تطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية : دراسة تطبيقية

د. يونس حسن عقل[1] د علاء فتحى زهرى[2]

المستخلص :-

تحظى الرقمنة المصرفية بالإهتمام من جميع الأطراف أصحاب المصالح فى البنوك والباحثين، خلال السنوات الخمس الأخيرة مدفوعَة بالنمو المطرد فى الاقتصاد الرقمى والشمول المالى، وتداعيات أزمة كورونا، فضلًا عن المنافسة المتنامية من شركات التكنولوجيا المالية. لذا يهدف هذا البحث إلى تقديم نموذج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك المصرية ، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان منهجاً وصفياً استنتاجياً.

وأشارت نتائج تحليل المحتوى للتقارير السنوية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية إلى عدم الإفصاح عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة ، وانما يتم الإفصاح عنها فى تقارير الاستدامة المنشورة ومواقع البنوك على الانترنت، علاوة على اختلاف شكل الإفصاح عن الرقمنة المصرفية فى تقارير الاستدامة المنشورة من بنك لأخر، فالبعض يفصح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية بشكل كمى مثل عدد ماكينات الصراف الآلى ، وعدد مشتركى الانترنت البنكى، وعدد مشتركى المحفظة الالكترونية وعدد تحميلات تطبيق البنك على الهواتف الذكية، بينما يفصح البعض الآخر الرقمنة المصرفية بشكل وصفى مثل الاعلان عن قيام البنك باطلاق المحفظة الالكترونية وخدمات الانترنت البنكى والخدمات المصرفية عبر تطبيق الهواتف المحمولة .أو قيام البنك بإنشاء المنصة الإلكترونية .

كما أشارت نتائج الاختبار الميدانى إلى أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية إحصائيا بين مكونات النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير السنوية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية، علاوة على عدم وجود اختلافات جوهرية ذات دلالة معنوية بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشإن أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير السنوية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية، وبالتالى يوصى الباحثان باستخدام النموذج المقترح للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى إصدار معيار أو ارشاد للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير السنوية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية .

الكلمات الافتتاحية : الإفصاح المحاسبى ، الرقمنة المصرفية ، جودة التقارير المالية.

[1] استاذ بقسم المحاسبة– كلية التجارة وادارة الاعمال– جامعة حلوان.
[2] مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة وادارة الاعمال – جامعة حلوان.

Improving accounting banking Digitalization disclosure to enhance financial reports quality for Egyptian banks: an applied study

Abstract:

Banking Digitalization is receiving attention from all stakeholders in banks and researchers, during the past five years, driven by the steady growth in the digital economy, financial inclusion, and the repercussions of the Corona crisis, as well as the growing competition from financial technology companies. Therefore, this research aims to present a proposed model for the Improving of accounting disclosure about banking Digitalization to enhance the quality of financial reports for Egyptian banks. To achieve this objective, the researchers used a descriptive and inferential approach.

The results of content analysis of the annual reports of Egyptian banks indicated that banking Digitalization is not disclosed in published financial reports, but rather is disclosed in published sustainability reports and banks' websites, in addition to the different form of disclosure of banking digitization in sustainability reports from one bank to another. On the quantitative indicators of banking Digitalization, such as the number of ATMs, the number of banking Internet subscribers, the number of electronic wallet subscribers and the number of bank application downloads on smart phones, while others disclose banking digitization in a descriptive manner, such as announcing the bank's launch of the electronic wallet, Internet banking services and banking services Through the mobile application, or the bank's establishment of the electronic platform.

The results of the Applied study also indicated that there is a statistically significant relationship between the components of the proposed model for the improving of accounting disclosure about banking Digitalization and the qualitative characteristics of the quality of the accounting information contained in the annual reports of Egyptian banks, in addition to the absence of significant differences with a moral significance between the preparers and users of financial reports regarding The importance of the proposed model for developing accounting disclosure about banking Digitalization in the annual financial reports of Egyptian banks, and therefore the researchers recommend using the proposed model for accounting disclosure about banking Digitalization in issuing a standard or guidance for accounting disclosure about banking Digitalization in the annual financial reports of Egyptian banks .

Key words: Accounting disclosure- Banking Digitalization – Financial Reporting Quality

القسم الاول
الإطار المنهجى للبحث

١/١ مقدمة :-

أصبحت الرقمنة (Digitalization) فى منظمات الاعمال والمؤسسات الآخرى بصفة عامة، والقطاع المصرفى المصرى بصفة خاصة من الموضوعات التى تحظى باهتمام المسئولين ومجالس الإدارات والباحثين خلال العقد الثانى من القرن الحادى والعشرين، وهذا الاهتمام نتيجة الفرص والتحديات التى فرضتها ثورة التكنولوجيا الرقمية على البنوك لتلبية احتياجات عملاء الانترنت من الخدمات المصرفية و مواجهة المنافسة المتنامية والناجمة عن التطورات السريعة فى مجال التكنولوجيا المالية، علاوة على مبرارات تحقيق الشمول المالى ، ولا يمكن أن يتم استغلال الفرص ومواجهات هذه التحديات إلا من خلال التحول الرقمى (Digital Transformation) فى البنوك العاملة فى البيئة المصرية . ولتحقيق هذا التحول، اهتمت الدولة بتهيئة المناخ العام والأطر التشريعية والتنظيمية، لذلك تم إنشاء المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي بالقرار الجمهورى رقم (501) لسنة 2017، وصدر القانون رقم (18) لسنة 2019 بشأن تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، وصدور قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى رقم (194) لسنة 2020 ، والذى تضمن لأول مرة باباً لتنظيم خدمات ونظم الدفع والتكنولوجيا المالية بهدف دعم التحول الرقمى وتبنى ابتكارات التكنولوجيا المالية فى القطاع المصرفى المصرى ، علاوةً على المبادرات التى أطلقها البنك المركزى المصرى بهدف تفعيل الرقمنة المصرفية وتحقيق الشمول المالى .

ولقد حققت البنوك العاملة فى البيئة المصرية خطوات ونتائج ملموسة نحو الرقمنة المصرفية، خاصة عام ٢٠٢٠ فى ظل وباء كورونا، ويدل على ذلك من تطور مؤشرات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية، حيث ارتفع عدد البطاقات الدفع الالكترونى الصادرة عن البنوك بأنواعها المختلفة (ائتمان، وخصم ، والمدفوعة مقدماً) من ٢٥.٣ مليون بطاقة عام ٢٠١٦ إلى ٣٩.٦٠٩ مليون بطاقة بنهاية عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو

٥٦.٥٥% ، وقفز عدد المحافظ الإلكترونية إلى ١٥ مليون عام ٢٠٢٠ بعدما كانت أقل من مليون عام ٢٠١٦ ، بينما ارتفاع عدد نقاط البيع من ٦٤٣٤٩ نقطة عام ٢٠١٦ إلى ٩٨٠٤٠ عام ٢٠٢٠ بمعدل نمو ٥٣.٩% وقفز عدد ماكينات الصراف الآلى إلى ١٤١٥٢ آلة عام ٢٠٢٠ بعد ما كانت ٩٠٣١ عام ٢٠١٦ بمعدل نمو ٥٦.٧%.علاوة عن استحداث قنوات جديدة مثل تقنية الاستجابة السريعة(QR) ووسائل الدفع اللاتلامسية الآخرى (البنك المركزى ، قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات،احصاءات الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠).

هذا، وإذا كانت الرقمنة المصرفية قد تم التخطيط لها وتنفيذها من مجالس الإدارات والعاملين فى البنوك العاملة فى البيئة المصرية، فانه يتعين على الفكر المحاسبى دراسة الابعاد المحاسبية لهذه الرقمنة من حيث معايير الاعتراف والقياس المحاسبى لنتائج ومخاطر الرقمنة المصرفية ، ومن حيث قواعد العرض والإفصاح عنها، ومدى ملائمة المعايير المحاسبية والقواعد التنظيمية الحالية فى تنظيم الممارسات المحاسبية فى ظل التحول الرقمى للقطاع المصرفى المصرى، ومن هنا كان الدافع لهذا البحث .

٢/١ مشكلة البحث :-

لا خلاف بين المحاسبين على ضرورة مسايرة نظام التقرير المالى للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، ومن بين التطورات التي فرضت نفسها في السنوات الأخيرة على الفكر والممارسة المحاسبية وتستلزم اهتمام خاص بها، يظهر موضوع الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية، نظراً لطبيعتها وخصائصها التي تجعل نظام إعداد التقارير المالية بها أحد التحديات التي تواجه الفكر والممارسة المحاسبية ، ونظرأ لندرة الدراسات والبحوث التى تناولت المشكلات المحاسبية للرقمنة بصفة عامة ، وعدم وجود إطار بمعايير ونماذج محددة للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى البيئة المصرية بصفة خاصة ، فقد تقوم هذه البنوك بعرض معلومات الرقمنة المصرفية والإفصاح عنها باستخدام معايير ونماذج مختلفة مما قد يترتب عليه عدم

كفاية الإفصاح المحاسبي عن هذه المعلومات، وصعوبة إجراء المقارنات بين البنوك ، بالإضافة إلى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات المحاسبية .

ولبيان مشكلة البحث من الناحية التطبيقية قام الباحثان باجراء دراسة استطلاعية بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية وتقارير الاستدامة المنشورة والمواقع الالكترونية لعينة من البنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية وقد كشفت الدراسة الاستطلاعية عما يلى :-

١- لا يوجد إفصاح عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة ، وإنما يتم الإفصاح عنها فى تقارير الاستدامة المنشورة ومواقع البنوك على الانترنت.
٢- أن البنوك تفضل الإفصاح عن الرقمنة المصرفية وصفياً وليس كمياً.والمعلومات الكمية ، إذا ما قدمت قليلة جدا.وبالتالى صعوبة مقارنة مستويات الرقمنة المصرفية بين البنوك.
٣- اختلاف شكل الإفصاح عن الرقمنة المصرفية فى تقارير الاستدامة المنشورة من بنك لأخر، فالبعض يفصح عن مؤشرات الرقمنة المصرفية بشكل كمى مثل عدد ماكينات الصراف الآلى ، وعدد مشتركى الانترنت البنكى، وعدد مشتركى المحفظة الالكترونية وعدد تحميلات تطبيق البنك على الهواتف الذكية، بينما يفصح البعض الآخر الرقمنة المصرفية بشكل وصفى مثل الاعلان عن قيام البنك باطلاق المحفظة الالكترونية وخدمات الانترنت البنكى والخدمات المصرفية عبر تطبيق الهواتف المحمولة .او قيام البنك بإنشاء المنصة الإلكترونية لطلب الحصول على ائتمان وهذه المنصة البرمجية المتكاملة المستندة إلى تدفق العمل غنية بتحليلات المخاطر وتضع عملية إنشاء الائتمان بأكملها تحت رقابة منظمة، مما يحسن جودة المحفظة الائتمانية الخاصة بالبنك.
٤- قامت بعض البنوك التى إفصحت عن مؤشرات الرقمنة المصرفية بشكل كمى بالإفصاح عنها دون الأرقام المقارنة.
٥- اختلاف تبويب الإفصاح عن معلومات الرقمنة المصرفية فى تقارير الاستدامة المنشورة من بنك لآخر، فالبعض يفصح عنها فى محور الأداء الاقتصادى، والبعض الآخر يفصح عنها فى محور الأداء الاجتماعى .

٦- عدم الإفصاح عن استرتيجية وخطط وعوائد ونفقات الرقمنة المصرفية وشراكات البنك أو التحالفات والتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية بشكل منفصل .

٧- قصور المعلومات المفصح عنها فى التعرف على مستوى حوكمة التحول الرقمى أو مستوى مخاطر الرقمنة المصرفية، وأساليب إدارتها .

والخلاصة يمكن القول بأن الإفصاح عن الرقمنة المصرفية فى التقارير السنوية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية لا يزال غير كاف لتلبيه إحتياجات مستخدمى التقارير المالية من المعلومات المحاسبية، حيث يعانى المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن الرقمنة المصرفية من عدة نقاط قصور منها العمومية والغموض والايجاز وعدم القابلية للمقارنة والشفافية .

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث فى عدم وجود قواعد أو نماذج محددة للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية ، مما يسبب عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والاطراف اصحاب المصالح ، حيث لا تقدم هذه البنوك معلومات كافية عن الرقمنة المصرفية فى تقاريرها المالية السنوية. لذا يقوم هذا البحث على الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ماهو مفهوم وخصائص الرقمنة المصرفية وانعكاساتها على نظام التقرير المالى للبنوك العاملة فى البيئة المصرية ؟

٢- ما هى مشكلات الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وكيف يمكن علاجها ؟

٣- ماهى الاصدارات المحاسبية المرتبطة بالإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى القطاع المصرفى ؟ ومدى ملائمتها للافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى البنوك العاملة فى البيئة المصرية ؟

٤- ماهى العلاقة بين النموذج المقترح للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية المنشورة فى التقارير السنوية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية ؟

٣/١ فروض البحث :-

يقوم هذا البحث على التحقق من الفرضين التاليين :

الفرض الاول: تتسم الرقمنة المصرفية بخصائص مميزة تتطلب قواعد جديدة للإفصاح المحاسبى عنها.

الفرض الثانى: يساعد النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية. وقد تم صياغة هذا الفرض بشكل يمكن اختباره إحصائيا كما يلى :

الفرض الفرعى الاول: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائيا بين النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية .

الفرض الفرعى الثانى: لايوجد فروق معنوية إحصائياً بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشأن العلاقة بين النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية.

٤/١ أهداف البحث :-

يتمثل الهدف الرئيسى من هذا البحث فى اقتراح نموذج لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى ضوء متطلبات التقرير المالى للبنوك العاملة بالبيئة المصرية ، وقد تم تقسيم هذا الهدف إلى الأهداف الفرعية التالية:

١- بيان مفهوم وخصائص الرقمنة المصرفية وانعكاساتها على نظام التقرير المالى للبنوك العاملة بالبيئة المصرية .

٢- تحديد مشكلات الإقصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المنشورة للبنوك العاملة بالبيئة المصرية .

٣- تحليل الاصدارات المحاسبية والقواعد التنظيمية المرتبطة بالإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة بالبيئة المصرية .

٤- اقتراح نموذج لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية يمكن الاعتماد عليه فى إصدار معيار أو ارشاد مصرى للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية .

٥- تحديد العلاقة بين مكونات النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معدى ومستخدمى التقارير المالية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية .

٥/١ أهمية البحث : تتمثل أهمية هذا البحث فيما يلى : -

١- الأهمية العلمية : تتمثل أهمية هذا البحث من الناحية العلمية فى الموضوع الذى يتناوله ، حيث يتناول موضوع معاصر فى نظام التقرير المالى . ومن ثم فإن البحث فى اقتراح نموذج لتطوير الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية يعتبر امتداد للدراسات التى تتناول العلاقة بين الرقمنة والمحاسبة ، فالبحث الحالى يتناول موضوع لم يلق موضوعه الاهتمام الكاف من الكتابات العربية، حيث لم تتعرض أى دراسة باللغة العربية لهذا الموضوع ، وذلك فى ضوء البيانات التى توفرت للباحثان وقت إجراء هذا البحث ، وبالتالى يعتبر هذا البحث إضافة للفكر المحاسبى المعاصر .

٢- الأهمية العملية : تتمثل أهمية هذا البحث من الناحية العملية فى أن اقتراح نموذج لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية يساهم فى معالجة مشكلات الإفصاح المحاسبى عنها . ويأمل الباحثان أن تفيد النتائج التى يتم التوصل إليها الجهات المسئولة عن تنظيم ممارسات التقرير المالى للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية فى اصدار معيار أو ارشاد للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية.

٦/١ حدود البحث :-

١-يقتصر هذا البحث على تطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى البنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية ، وبالتالى لن يتناول مشكلات الاعتراف والقياس المحاسبى لنتائج الرقمنة المصرفية، أو الجوانب الفنية والقانونية للرقمنة المصرفية الا بما يخدم اهداف البحث .

٢- اقتصرت عينة الدراسة التحليلية للتقارير المالية وتقارير الاستدامة على البنوك التى قامت بنشرها على مواقعها الالكترونية.

٣- اقتصرت عينة الدراسة الميدانية على معدى ومستخدمى التقارير المالية لعدد (١٦) بنك هم البنوك الثلاث ذوى الملكية العامة، وعدد (١٣) بنكا مقيدة بالبورصة المصرية للأوراق المالية .

٧/١ منهج وأسلوب البحث :-

اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائى من خلال دراسة ما امكن التوصل اليه من المراجع العلمية المتخصصة والإصدارات المحاسبية والقواعد التنظيمية بشأن مفهوم وخصائص الرقمنة المصرفية وانعكاساتها على نظام التقرير المالى ومشكلات وأهمية الافصاح المحاسبى عنها فى ضوء متطلبات التقرير المالى للبنوك . كما تم استخدام المنهج الاستنباطى فى وضع النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية، ولغرض التحقق من مطابقة النظرية مع الواقع فى بيئة الممارسات المحاسبية تم استخدام اسلوب الدراسة الميدانية من خلال استبيان آراء عينة من معدى ومستخدمى التقارير المالية للبنوك بشأن أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية.

٨/١ تنظيم البحث :-

انطلاقًا من أهمية البحث وتحقيقًا لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالى: القسم الثانى ويتناول الإطار النظرى والدارسات السابقة، ويعرض القسم الثالث النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى البنوك العاملة بالبيئة المصرية، ويتناول القسم الرابع الاختبار الميدانى لأهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية،أما القسم الخامس يعرض الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

القسم الثانى

الإطار النظرى والدراسات السابقة

١/٢ مقدمة :-

يتناول هذا القسم تحليل للدراسات السابقة لموضوع البحث وتحديد الفجوة البحثية ، كما يتناول الإطار المفاهيمى للرقمنة المصرفية وانعكاساتها على نظام التقارير المالى للبنوك، بالاضافة إلى مشكلات الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية كما يلى :-

٢/٢ تحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية :-

نظرا لحداثة هذا الموضوع فلا يتوافر فى الدوريات العلمية إلا كتابات محدوده للغاية بشأنه، ركزت على الإفصاح عن الشمول المالى، فقد بحثت دراسة (Bose, S.et al ٢٠١٧,) ممارسات الإفصاح عن الشمول المالى للبنوك البنغالية خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣. واقترح الباحثين مؤشراً لقياس مستوى إفصاحات الشمول المالى في التقارير السنوية للبنك، واستكشاف محددات هذا المستوى، واظهرت نتائج الدراسة إلى أن مستوى إفصاحات الشمول المالي قد تحسن بشكل ملحوظ بعد أن أصدر البنك المركزي البنغلاديشي التوجيه المتعلق بالشمول المالي. كما أشارت النتائج إلى أن

مستوى الشمول المالي يتأثر بشكل إيجابي بحجم البنك، وفرص النمو ، والمستثمرين المؤسسيين ، وحجم لجنة المراجعة، والعمليات القائمة على الدين فى البنك، فى حين ترتبط نسبة النساء فى مجلس الادارة وعمر البنك سلبًا مع مستوى إفصاحات الشمول المالى.

واستهدفت دراسة(رشا،٢٠١٩) قياس أثر الافصاح عن الشمول المالى فى تعزيز مصداقية التقارير المالية، بالاعتماد على المنهج الوصفى التحليلى، واسلوب الدراسة الميدانية لاستقصاء آراء عينة البحث من المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين فى البنوك التجارية المصرية ، وخلصت الدراسة إلى أهمية الشمول المالى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، علاوة على أهمية الافصاح عن هذه المعلومات فى تقييم مدى التزام البنوك التجارية بمبادرات الشمول المالى التى يتبناها البنك المركزى المصرى.

واقترحت دراسة (شحاته ، ٢٠١٩) نموذج محاسبي للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي بأبعاده الثلاثة (الوصول، والاتاحة، والاستخدام)، وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفي بالبنوك التجارية المصرية في ضوء مقررات بازل ٣ كمعايير تنظيمية دولية، وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية ومعايير التقارير المالية الدولية وتجسدت المنهجية البحثية في قيام الباحث بطرح دراسة نظرية وتطبيقية متكاملة لقياس هذا التأثير، حيث تم تنظيم خطة البحث في ستة محاور رئيسية لتحقيق أهدافة تمثلت في دراسة وتحليل ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي، واستعراض الاطار المنهجي للشمول المالي وأثره على معدلات الأداء بالبنوك التجارية المصرية، ومن ثم بيان محددات قياس الشمول المالي بالقطاع المصرفي من خلال تقديم نموذج مقترح، وأخيراً استنتاج تأثير الشمول المالي على معدلات الأداء المصرفي من خلال الدراسة التطبيقية لعدد ستة من البنوك التجارية المصرية بواقع اثنين للقطاع العام، واثنين للقطاع الخاص، واثنين لفروع البنوك الأجنبية، كما اختتم الباحث الدراسة التطبيقية بتناول مؤشرات الشمول المالى

بالقطاع المصرفى ككل بخلاف البنك المركزى المصرى وانعكاساتها على مؤشرات السلامة المالية.

وفى نفس السياق اقترحت دراسة (المصروای، ٢٠١٩) مؤشراً لقياس مستوى الإفصاح عن الشمول المالى لتعزيز شفافية التقارير المالية فى البنوك التجارية يتضمن ثلاثة مجموعات، المجموعة الأولى تتضمن معلومات عن أنشطة وبرامج البنك بما يعكس الشمول المالى والمجموعة الثانية تتضمن معلومات عن المنتجات والخدمات المقدمة للافراد والمؤسسات الصغيرة والمجموعة الثالثة معلومات عن نسب وتحليلات مالية وغير مالية متعلقة بالشمول المالى .

بينما استكشفت دراسة (سلوى، ٢٠١٩) العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية. ويشمل النموذج أربعة متغيرات: الأول: آليات الحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – لجنة المخاطر) الثانى: خصائص البنك (الحجم والعمر ونوع البنك وعدد الفروع وطبيعة المعاملات) الثالث: الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي– الرابع: تحسين أداء البنوك. وفى هذا النموذج تم دراسة ثلاثة علاقات الأولى: آليات الحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – لجنة المخاطر ، الثانية: خصائص البنك (الحجم والعمر ونوع البنك وعدد الفروع وطبيعة المعاملات) وتعتبر من العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى، والثالثة: أثر الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك. وتم القيام بدراسة ميدانية باستخدام قائمة استقصاء لتحليل آراء كل من الأكاديميين بكليات التجارة ومحللين ماليين والمحاسبين الماليين والإدارة العليا وجاءت النتائج كالآتى: علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة والإفصاح عن الشمول المالى كما أنه توجد علاقة إيجابية بين خصائص البنك والإفصاح عن الشمول المالى وأخيراً توجد علاقة إيجابية بين الإفصاح عن الشمول المالي وتحسين أداء البنوك.

وفى نفس السياق فحصت دراسة (مشرح ، ٢٠١٩) أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى عبر تقارير الأعمال المتكاملة للبنوك، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوى إيجابى للآليات الداخلية لحوكمة الشركات متمثلة فى لجنة إدارة المخاطر ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة على مستوى الافصاح عن الشمول المالى عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ، حيث أن وجود وتفعيل هذه الآليات يساعد فى تحسين مستوى الافصاح عن الشمول المالى وبالتالى الحد من عدم تماثل المعلومات، وأوصت الدراسة بالزام البنوك بالإفصاح عن الشمول المالى فى تقارير الأعمال المتكاملة لمساعدة الأطراف اصحاب المصالح فى تقييم مقدرة البنك على خلق القيمة.

واقترحت دراسة (Rahmawati, et al,٢٠٢٠) مؤشراً لقياس مستوى الإفصاح عن الشمول المالى لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية فى إندونيسيا، علاوة على استكشاف العوامل التى قد تؤثر على مستوى الإفصاح عن أنشطة الشمول المالى، واعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لقياس الافصاح عن الشمول المالى فى لتقارير السنوية لمؤسسات التمويل الأصغر الاسلامية خلال عام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ ، وأظهرت نتائج الدراسة أن متوسط كمية الإفصاح عن الشمول المالى لبيت المال متوسط ، وأن جودة الافصاح عن الشمول المالى منخفضة، علاوة على ذلك، يرتبط مستوى الإفصاح عن الشمول المالى بشكل ايجابى بحجم المؤسسة، بينما لا توجد علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح عن الشمول المالى وكل من العائد على حقوق الملكية والرافعة المالية.

يخلص الباحثان من عرض الدراسات السابقة إلى النتائج التالية:

١- بالرغم من أهمية الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية فى توفير المعلومات لمستخدمى التقارير المالية للبنوك إلا أنه لم يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الفكر

المحاسبى ، فكافة الجهود المبذولة تُعد مجرد محاولات لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الشمول المالى .

٢- اتفقت هذه الدراسات على ضرورة الإفصاح المحاسبى عن الشمول المالى لتعزيز جودة التقارير المالية للبنوك التجارية .

٣- جاءت نتائج هذه الدراسات مختلفة فيما يتعلق بالتقارير التى يجب أن تتضمن الإفصاح عن الشمول المالى ، حيث يرى البعض أن الإفصاح عن الشمول المالى يجب أن يكون فى تقارير الأعمال المتكاملة (مشرح ، ٢٠١٩) والبعض الآخر يرى أن الإفصاح عن الشمول المالى يجب أن يكون فى التقارير المالية السنوية (رشا ٢٠١٩ ، سلوى ٢٠١٩، شحاته ، ٢٠١٩).

٤- استهدفت بعض هذه الدراسات تقديم مؤشر لقياس مستوى الافصاح عن الشمول المالى فى التقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية (Rahmawati, et al,٢٠٢٠ ، المعصراوى ٢٠١٩)، بينما استهدفت الدراسات الآخرى استكشاف محددات الإفصاح عن الشمول المالى بالتركيز على خصائص البنك وآليات الحوكمة (سلوى ٢٠١٩، مشرح ٢٠١٩) .

٥- ركزت هذه الدراسات على الإفصاح عن الشمول المالى ، دون التركيز على الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية ، حيث لا توجد دراسة استهدفت الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى حدود ما توافر للباحثان من معلومات .

٦- يختلف مصطلح الرقمنة المصرفية عن مصطلح الشمول المالى، حيث يشير مصطلح الرقمنة المصرفية بايجاز إلى دمج التكنولوجيا الرقمية فى الأعمال والخدمات المصرفية ، بينما يشير مصطلح الشمول المالى إلى إجراءات جعل الخدمات المالية فى متناول الجميع بتكاليف معقولة. وبالتالى اختلاف المفهوم والأهداف وأهمية ومتطلبات الإفصاح المحاسبى عنهما. لذا يأتى هذا البحث ليساهم فى سد الفجوة

البحثية بشأن الإفصاح عن الرقمنة المصرفية فى التقارير السنوية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية.

٣/٢ طبيعة الرقمنة المصرفية وانعكاساتها على نظام التقرير المالى للبنوك التجارية : –

مع التطور السريع فى التكنولوجيا الرقمية ، بدأت الرقمنة فى جميع القطاعات الإقتصادية من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية فى تغيير هيكل نماذج الأعمال وتحسين تجربة العميل ورقمنة العمليات التشغيلية لدرجة تدمير بعض نماذج الأعمال التقليدية، ويحظى التحول الرقمى كأساس للرقمنة المصرفية باهتمام مجالس إدارات البنوك العاملة فى البيئة المصرية والبنك المركزى المصرى والأطراف أصحاب المصالح الآخرى فى ظل مبادرات تعزيز الشمول المالى من ناحية، ومن ناحية أخرى المنافسة المتنامية للبنوك التجارية من شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشركات التكنولوجيا المالية وتعدد نماذج أعمالها المُعتمدة على التكنولوجيا الرقمية، ومن ثم اتجهت معظم البنوك العاملة بالبيئة المصرية نحو الرقمنة لعملياتها وخدماتها وقنوات توزيعها، بغرض الوصول إلى أكبر قاعدة من العملاء وتحقيق الكفاءة التشغيلية، مما قد ينعكس على أداء البنك .

١/٣/٢ مفهوم الرقمنة المصرفية : –

يعتبر مصطلح الرقمنة من المفاهيم المستحدثة فى الفكر المحاسبى، حيث يوجد ثلاثة مصطلحات باللغة الانجليزية (Digitization, Digitalization ، Digital Transformation) ، حيث يشير مصطلح الرقمنة (Digitization) بايجاز إلى عملية تمثيل الأشياء المادية أوالسمات بسلسلة رقمية من "البِتّات" و"البايتات" Bits&Bytes ، لمعالجتها بالخوارزميات الحاسوبية بسهولة وفاعلية، وبالتالى فهى عملية فنية تشير إلى اللغة التي تستعملها الأجهزة لتحويل جميع البيانات والمعلومات إلى رموز ثنائية تتكون من سلسلة تحتوى على الرقم (صفر) والرقم (واحد)، ثم تقوم بفك الرموز مرة ثانية وتحويلها إلى

البيانات والمعلومات التي تظهر على شاشات الحاسبات الالكترونية والهواتف الذكية، مما يحقق ميزة سرعات انتقال المعلومات فى شبكات المعلومات. (Reis, et al ٢٠١٨)، بينما يشير مصطلح الرقمنة (Digitalization) إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية والبيانات والمعلومات الرقمية من أجل تحويل العمليات التجارية ونماذج الاعمال وإجراءات العمل (وليس مجرد رقمنتها) وبالتالى إنشاء نماذج أعمال رقمية بهدف تحسين الأداء والكفاءة التشغيلية والمركز التنافسى ، ومن ثم تعد البيانات والمعلومات الرقمية (Digitization) أساساً لرقمنة الأعمال (Digitalization).(Reis, et al ٢٠١٨).

ويمكن للباحثان تمثيل العلاقة بينهما بالمعادلة التالية :

رقمنة الأعمال (Digitalization) = رقمنة الاشياء المادية والسمات (Digitization) + التكنولوجيا الرقمية Digital Technologies

أما مصطلح التحول الرقمى (Digital Transformation) فيمثل عملية معقدة وأوسع نطاقاً تتطلب التزام جميع موارد المنظمة البشرية والمادية والتنظيمية والتكنولوجية بتطبيق التكنولوجيا الرقمية في جميع أنحاء المنظمة، وبالتالى فهو تحول شامل وعميق للكفاءات والنماذج التنظيمية والعمليات التشغيلية ونماذج الأعمال والممارسات والعلاقات التجارية من خلال التكنولوجيا الرقمية لتحقيق الاستدامة والنمو (Stark, ٢٠٢٠) ، ومن ثم يمكن القول بان مفهوم التحول الرقمى أوسع وأشمل من مفهوم الرقمنة (Digitalization)، ويمكن للباحثان تمثيل العلاقة بينهما بالمعادلة التالية :

التحول الرقمى (Digital Transformation) = رقمنة الأعمال (Digitalization) + التطوير الثقافى والتنظيمى + القدرات الرقمية + القيادة الرقمية

مما سبق يمكن للباحثان تعريف الرقمنة المصرفية بأنها عملية دمج التكنولوجيا الرقمية فى جميع الأعمال والخدمات المصرفية من أجل تلبية احتياجات العملاء ودعم

الميزة التنافسية وتحقيق الكفاءة التشغيلية وتعزيز الشمول المالى. ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

رقمنة العمليات التشغيلية + نماذج الأعمال المصرفية الرقمية + المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية = تحسين تجربة العملاء والعاملين + تحقيق الكفاءة التشغيلية + دعم المركز التنافسى + تعزيز الشمول المالى

٢/٣/٢ خصائص الرقمنة المصرفية وانعكاساتها على نظام التقرير المالى للبنوك :-

تتسم الرقمنة المصرفية بعدة خصائص قد تسبب الكثير من التحديات لنظام التقرير المالى فى البنوك أبرزها ما يلى:-

١-الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية :تعتمد الرقمنة المصرفية على التكنولوجيا الرقمية مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعى والتعلم الآلي وانترنت الاشياء وتطبيقات الهواتف الذكية وتكنولوجيا بلوكشين، وهذه التقنيات سوف ينتج عنها عدة تحديات لنظام التقرير المالى فى البنوك منها :-

أ) التغييرات نحو المعالجة الفورية للبيانات المحاسبية ، وإعداد التقارير المالية فى الوقت الفعلى ، وتنفيذ التقرير المالى عبر الانترنت .(KPMG.٢٠١٧) .

ب) التغييرات فى توقيت احتياجات مستخدمى التقارير المالية للمعلومات المحاسبية ؛ حيث أنهم يريدون معلومات محاسبية على الفور عند وقوع الاحداث المالية ، وليس مع تأخر زمني على اساس مبدأ الفترية ومن ثم تحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية. (Al-Htaybat, et al.٢٠١٧)

ج) تساعد التكنولوجيا الرقمية فى تقليل عبء التقرير المالى على المحاسبين ؛ حيث يتم رقمنة المهام الروتينية والمتكررة ، وبالتالى يمكن للمحاسبين التركيز على مهام أكثر إبداعاً وغير روتينية وغير منظمة تتطلب مزيدًا من التفكير والمهارات الإضافية. (PWC.٢٠١٨)

د) تساعد التكنولوجيا الرقمية في جمع كميات هائلة من البيانات وتخزينها، ، وربما يكون من الصعب جدًا الحفاظ على أمان هذه البيانات. فمجرد خرق واحد يمكن أن يعني

وصول كميات هائلة من المعلومات الخاصة إلى أيدي القراصنة ، أو المنافسين من البنوك ، أو شركات التكنولوجيا المالية .

هـ) لم تعد المخاطر بالبنوك مقصورة على المخاطر المالية والتشغيلية التقليدية ، وإنما امتد نطاقها لتشمل المخاطر المرتبطة بالرقمنة المصرفية ومن أهمها المخاطر السيبرانية (Cyber– Risk) ومخاطر الإستعانة بالمصادر الخارجية، نظرا لما تشهده الأنظمة الذكية من اختراقات وقرصنة.

٢-إزالة الطابع المادى : تعتمد الرقمنة المصرفية على تحويل جميع المعاملات المصرفية إلى هيئة معلومات رقمية تفهمها البرمجيات وتقوم بترجمتها وانتقالها عبر شبكات رقمية كالنقود الالكترونية والعملات الرقمية، وبالتالى تقوم الرقمنة المصرفية بشكل أساسي بإزالة الطابع المادي لتقديم الخدمات المصرفية، ومن ثم تستطيع البنوك أن تخلق قيمة لخدماتها وتحقيق الأرباح دون أى وجود مادى فى منطقة معينة، مما يفرض تحديدات لنظام التقرير المالى بشان محاسبة الفروع والاقسام. وكذلك الإستعانة بمصادر خارجية للتقرير المالى فى الدول الآخرى.(OCED, ٢٠٢٠)

٣- الإعتماد المتزايد على الأصول غير الملموسة : السمة النموذجية للرقمنة المصرفية هى الإعتماد المتزايد على الأصول غير الملموسة، وخاصة أصول الملكية الفكرية الذى جوهره الابتكار من المواهب الرقمية، ومن المعلوم جيدًا أن مفهوم الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً غير محدد بدقة فى الممارسة المحاسبية ولا يمكن أخذه فى الاعتبار بشكل مناسب عند الإعتراف المحاسبى نظراً لصعوبة تقدير قيمتها بدقة، مما يستلزم الإفصاح المحاسبى عنها (OCED, ٢٠٢٠).

٤-استخدام البيانات فى إنشاء القيمة : تعتمد الرقمنة المصرفية على استخدام البيانات الضخمة ولاسيما البيانات الشخصية المستمدة من العملاء والمشاركة النشطة للمستخدمين على وسائل التواصل الاجتماعى، وتثير عملية جمع البيانات واستخدامها فى سياق الرقمنة المصرفية تحديات لنظام التقرير المالى فى البنوك التجارية، فهذه البيانات التى يتم تجميعها دون مزيد من التحليل والمعالجة، ودون تخزين، وتطوير منصات جديدة لاستخدامها، وما إلى ذلك ليست أصلًا يخلق قيمة. بينما البنوك التى تستطيع إدارة هذا التعقيد بشكل فعال ستحافظ على ميزة تنافسية، حيث إن إدارة

البيانات وترشيد استخدامها هي في الواقع عملية خلق القيمة (OCED, ٢٠٢٠) . وستؤثر تحليلات البيانات والبيانات الضخمة على نظام التقرير المالى بعدة طرق؛ على سبيل المثال من خلال التأثير على كيفية إعداد التقارير المالية ومراجعتها، حيث تقلل البيانات الضخمة من وقت إعداد التقارير المالية. بالاضافة إلى أن للبيانات الضخمة تأثير كبير على جودة المعلومات المحاسبية، نظرًا لأنها تحسن من نتائج القياس المحاسبى وتجعل المعلومات المحاسبية مفهومة بشكل أفضل (Bhimani & Willcocks, ٢٠١٤).

على جانب آخر، فإن توافر البيانات الضخمة وسهولة منح الائتمان باستخدام التكنولوجيا الرقمية، قد يسهم في تشجيع البنوك على التوسع في منح الائتمان، مما يخلق نوع من الفقاعة الائتمانية، ويؤدى إلى زيادة مخاطر الائتمان .

٣/٣/٢ مشكلات الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى القطاع المصرفى :-

يثير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى البنوك العاملة بالبيئة المصرية عدة مشكلات محاسبية تتمثل أهمها فيما يلى :

- هل يتم الإفصاح عن معلومات الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية أم تقارير الاستدامة المنشورة للبنوك أم فى كلاهما ؟
- ما هي معلومات الرقمنة المصرفية الواجب الإفصاح عنها للوفاء باحتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية ؟
- كيف يمكن التقرير عن نتائج الرقمنة المصرفية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية في التقارير المنشورة للبنوك التجارية ؟
- ما هو التوقيت المناسب للإفصاح عن نتائج الرقمنة المصرفية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية ؟
- كيف يتم الافصاح عن العلاقات مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشركات التكنولوجيا المالية التى يعتمد عليها البنك فى الرقمنة المصرفية ؟

والخلاصة أن مفهوم وخصائص الرقمنة المصرفية تثير عدة تحديات ومشكلات لنظام التقرير المالى فى البنوك التجارية العاملة بالبيئة المصرية بعضها مرتبط بالاعتراف والقياس المحاسبى، وبعضها مرتبطة بالعرض والإفصاح المحاسبى وهو ما

يدل على صحة فرض البحث الأول الذى ينص على أن الرقمنة المصرفية تتسم بخصائص مميزة تتطلب قواعد جديدة للإفصاح المحاسبى عنها ،الأمر الذى يبرز أهمية التوصل لنموذج مقترح لتطوير الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية للبنوك العاملة بالبيئة المصرية ، وهذا ما يتضمنه القسم التالى .

القسم الثالث
النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى ضوء متطلبات التقرير المالى للبنوك التجارية

١/٣ مقدمة :-

تبين من القسم الثانى أن نماذج أعمال البنوك وعملياتها التشغيلية وقنوات تقديم خدماتها المصرفية فى ظل الرقمنة المصرفية تختلف عما كانت عليه قبل هذا التحول ، بالتالى تختلف متطلبات التقرير المالى فى تلك البنوك عن ما سبق، حيث يحتاج مستخدمو التقارير المالية المنشورة للبنوك إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلاً عن قابليتها للمقارنة وذلك لكى تساعدهم فى تقييم مقدرة البنك على الاستدامة والنمو فى ظل تحديات المنافسة الناجمة عن ابتكارات التكنولوجيا المالية ، كما أنها تكون مفيدة لهم فى فهم مقدرة البنك على إدارة مخاطر التحول الرقمى ،علاوة على أنهم يحتاجون أيضاً إلى هذه المعلومات عند تقييم مجهودات البنك فى تحقيق الشمول المالى ، لذا يتناول هذا القسم علاقة الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية بمتطلبات التقرير المالى للبنوك التجارية ، كما يعرض النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وأثر هذا النموذج فى تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية كما يلى :

٢/٣ الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى متطلبات التقرير المالى للبنوك التجارية:-

يحكم التقرير المالى للبنوك التجارية عدة متطلبات من معايير المحاسبة المصرية ومعايير محاسبة الاستدامة ومعايير المبادرة العالمية لاعداد التقارير ومعايير مجلس التقارير المتكاملة وقواعد وتعليمات البنك المركزى المصرى، والتى يتم دراسة علاقاتها بالإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية كما يلى:-

١/٢/٣ الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى ضوء معايير المحاسبة المصرية:-

حددت معايير المحاسبة المصرية أهداف التقارير المالية المنشورة بتقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وتقديم معلومات عن الأداء المالى للمنشأة، وتخفيض تكلفة رأس المال المستثمر، حيث ورد بإطار إعداد وعرض القوائم المالية المصرى أن القرارات الاقتصادية التى يتخذها مستخدمو القوائم المالية تتطلب تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وتوقيت ودرجة التأكد من هذه التوليدات، ويكون المستخدمون أكثر قدرة على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما فى حكمها إذا ما تم تزويدهم بمعلومات منصبة على المركز المالى والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمنشأة ، لذلك يجب أن تحتوى التقارير المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى . فمثلا ، يمكن أن تحتوى على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود في الميزانية وقائمة الدخل. ويمكن كذلك أن تحتوى على إيضاحات حول المخاطر وعدم التأكد التى تؤثر على المنشأة ، وأية موارد والتزامات غير معترف بها فى الميزانية (معايير المحاسبة المصرية ،٢٠١٩) .

ويقضى معيار المحاسبة المصرى رقم (١) بأن توفر الايضاحات المتممة للقوائم المالية بيانات إضافية وخاصة تلك التى لم يتم عرضها فى صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغير فى حقوق الملكية أو قائمة التدفقات النقدية إلا أنها قد تكون لازمة لفهم أى من هذه القوائم، وتتضمن الرقمنة المصرفية خصائص هامة يجب الإفصاح عنها لتقييم مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية المستقبلية، ومدى التيقن من ذلك وطبيعة ومدى ما تنطوى عليه من حقوق والتزامات متنوعة.

ويحتوى معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) على متطلبات اكثر تفصيلاً عن الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية عن مخاطر البنوك بشكل عام، وخاصة المخاطر المالية ومنها أهمها مخاطر الائتمان بهدف القضاء على عدم تماثل المعلومات ، على أن يتم الإفصاح عنها فى التقارير المالية ، ويتضمن هذه الافصاح المعلومات الوصفية عن أهداف وسياسات وأساليب إدارة هذه المخاطر بهدف توفير المعلومات التى تمكن مستخدمى التقارير المالية من تقييم المخاطر التى تؤثر على أداء البنك .

مما سبق يتضح للباحثان، على الرغم من عدم وجود قواعد محددة للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى معايير المحاسبة المصرية، الإ انها تدخل فى إطار الإفصاح الالزامى عن المخاطر، نظرا لاهميته فى توفير المعلومات التى تمكن مستخدمى التقارير المالية من تقييم مخاطر الرقمنة المصرفية على أداء البنك .

٢/٢/٣ الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى ضوء معايير محاسبة الاستدامة:-

حدد الإطار المفاهيمى لمجلس معايير المحاسبة المستدامة(SASB) الهدف الرئيسى لإعداد تقارير الاستدامة فى قياس أداء الشركة أو المؤسسة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الافصاح عن هذا الاداء لجميع الاطراف أصحاب المصالح، وبحيث يتضمن بشكل شفاف وواضح جميع المساهمات الايجابية والسلبية للشركة في مجال الاداء الاقتصادى والبيئى والاجتماعى من أجل تقليص المخاطر وضمان استمرارية أعمال الشركة أو المؤسسة فى المستقبل وتحديد المخاطر والفرص المحيطة بها(SASB Conceptual Framework, ٢٠١٧).

وقد إصدر المجلس عام ٢٠١٤ معايير محاسبة الاستدامة مصنفة وفقاً للقطاعات الاقتصادية ومنها معيار محاسبة الاستدامة رقم (FNO١٠١) للبنوك التجارية ليرشد إفصاحات البنوك التجارية عن أربعة مجالات الاستدامة هم (الشمول المالي والطاقة الاستيعابية- خصوصية العملاء وأمن البيانات- إدارة البيئة القانونية والتنظيمية- إدارة المخاطر النظامية) والمقاييس والمخاطر والفرص المرتبطة بعملها والعمليات التي تقوم بها بهدف توفير المعلومات التى تساعد فى فهم ومعرفة مدى مساهمة البنك في تحقيق التنمية المستدامة (SASB١٠١, ٢٠١٤) .

ومن أهم ما جاء بهذا المعيار وله علاقة بالإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية هو المجال الثانى ، والذى يتطلب من البنوك الإفصاح عن مخاطر أمن البيانات وخصوصية العملاء والآليات والاستراتيجيات المتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق العملاء ، حيث تعد حماية البيانات الشخصية للعملاء مسؤولية أساسية للبنك ، وأن البنوك التى تفشل فى حماية هذه البيانات تكون معرضة لفقدان ثقة العملاء وبالتالى انخفاض الإيرادات.

وبتحليل وتقييم هذا المعيار فى ضوء متطلبات الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية يتضح للباحثان أن المعيار اقتصر على الإفصاح عن مخاطر البيانات وأمن المعلومات دون غيرها من مخاطر الرقمنة المصرفية الآخرى.

٣/٢/٣ الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى ضوء قواعد وتعليمات البنك المركزى المصرى :-

وضع البنك المركزى المصرى القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية الرقمية مثل القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، والقواعد المنظمة

لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً داخل جمهورية مصر العربية ، والقواعد المنظمة لاستخدام تقنية الاستجابة السريعة ، ومعايير اصدار وقبول المدفوعات الالكترونية اللاتلامسية داخل جمهورية مصر العربية ، كما طلب من البنوك الامتثال لمعايير المحاسبة المصرية ومعايير التقرير المالى الدولية، ووضع مجموعة من القواعد للإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية من أجل توفير إطار للإفصاح للمشاركين فى سوق الخدمات المصرفية يعزز خاصية القابلية للمقارنة ويسمح بتقييم معلومات كفاية راس المال والتعرض للمخاطر وعمليات تقييم المخاطر والمعاملات التجارية الرئيسية. وهذا يؤكد على أهمية الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية .

٤/٢/٣ الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى ضوء معايير المبادرة العالمية لاعداد التقارير :-

تحرص البنوك العاملة فى البيئة المصرية على الإفصاح عن ممارسات الاستدامة عبر إصدار تقاريرها السنوية للاستدامة وفقاً للمعايير المحددة من قبل المبادرة العالمية لإعداد التقاري(GRI) ، بهدف إبراز جهودها في تعزيز أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمى والأخلاقى والمخاطر ، حيث قامت هذه البنوك بإصدار تقرير الاستدامة بداية من عام ٢٠١٥، ومنذ ذلك تحاول تنمية ممارسات الاستدامة على جميع المستويات عبر إطلاق المبادرات، وترسيخ ثقافة الاستدامة وذلك من خلال دمج ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة بجميع أنشطته التشغيلية، ويتم هذا الإفصاح اختيارياً ، فحتى الآن لا توجد نماذج إلزامية لتقرير الاستدامة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية.

وبتحليل المحتوى المعلوماتى لتقارير الاستدامة لعينة من البنوك العاملة فى البيئة المصرية اتضح أنها تتضمن معلومات عن الرقمنة المصرفية ولكن تختلف شكل وجودة الافصاح عنها من بنك لآخر .

ويخلص الباحثان إلى عدم وجود قواعد أو نماذج محددة للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى متطلبات التقرير المالى للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية ، مما يستلزم تطويرها بما يتفق مع طبيعة الرقمنة المصرفية.

٣/٣ النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية :-

يعتبر الإفصاح المحاسبي عن الرقمنة المصرفية مؤشراً هاما ذو اتجاهين، فهو يوضح مدي إدراك البنوك لمبرارات الرقمنة المصرفية التى تؤثر فى نموها واستمراريتها من ناحية، ويمثل مقياسا لمستخدمي المعلومات المحاسبية للوقوف على جهود البنك فى تحقيق الرقمنة المصرفية ، لذلك تسعى معظم البنوك العاملة فى البيئة المصرية فى الوقت الراهن إلى توفير المعلومات عن خدماتها المصرفية الرقمية لإدراكها أن الإفصاح المحاسبى عن المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات فى التقارير المالية أصبح يعطى مؤشراً على اهتمام البنوك بعملائها وحاجاتهم ورغباتهم وقدرتها على استغلال الفرص المختلفة فى البيئة المحيطة وكسب الميزة التنافسية.

١/٣/٣ مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية :

يعتبر مفهوم الرقمنة المصرفية من المفاهيم المعاصرة على المستوى الأكاديمي والعملي. فأكاديمياً لم يعد ينظر للرقمنة المصرفية كمفهوم داخلى ذو بعد استراتيجي يتعلق بأتمتة العمليات التشغيلية واحلال الاجهزة والبرمجيات وشبكات المعلومات، ولكن أصبح ينظر للرقمنة المصرفية كعملية ديناميكية ومستمرة تستهدف معالجة الكثير من التحديات الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق المستمر للبنك على المنافسين وغيرهم من الأطراف الذين يتعامل معهم البنك، وبطبيعة الحال لن يكون تحقيق التفوق هذا عملاً وقتياً أو قصير المدى، ولكنه محاولات دائمة لدعم المركز التنافسى للبنك فى السوق فى ظل تحديات الثورة الصناعية الرابعة. وعملياً عندما تحرص مجالس إدارات البنوك حسب المفهوم المعاصر للرقمنة المصرفية على العمل المستمر للتعرف علي وتحليل واكتشاف الفرص والتهديدات التى فرضتها التطورات المذهلة والمستمرة فى التكنولوجيا الرقمية ،فان هذا العمل يحتاج إلى الكثير من الوظائف ، ويتطلب مجموعة من المهارات الرقمية ذات الصلة مع البنية التحتية التكنولوجية والتكنولوجيا الرقمية، ومن ثم لا ينتهى العمل بسهولة ونتائجه لا تتضح وقتياً، وبالتالى فهى نشاط مستمر لتحقيق التفوق المستمر للبنك فى ظل عالم رقمى متزايد.

مما سبق يتضح للباحثان أن مصطلح الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية يشير إلى عملية توفير معلومات كمية وغير كمية عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وتبنى التكنولوجيا المالية ومخاطرها وأساليب إدارتها لمستخدمى التقارير المالية لتقييم

مقدرة البنك على الإستمرارية والنمو فى ظل تحديات ثورة التكنولوجيا الرقمية والشمول المالى بما يساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية .

وبالتالى تكمن أهمية الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من فجوة المعلومات بين الإدارة ومستخدمى التقارير المالية من خلال توفير معلومات تمكن مستخدميها من تقييم مقدرة البنك على توفير قنوات للخدمات المصرفية الرقمية ، وايضا توفير معلومات تمكن مستخدميها من تقييم مقدرة البنك على إدارة مخاطر الرقمنة المصرفية ، بالإضافة إلى توفير معلومات تمكن مستخدميها من تقييم مقدرة البنك على توليد التدفقات النقدية المستقبلية من الرقمنة المصرفية، وبالتالى ترشيد القرارات الاقتصادية. ويمكن للباحثان ايجاز أهمية الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية للبنوك التجارية فيما يلى:

١- يساعد الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى دعم منظومة الابتكار الرقمى داخل البنوك وذلك باستحداث خدمات مصرفية جديدة أكثر تنافسية . وهذا من شأنه أن يُمكن البنوك من الحفاظ على مركزها التنافسى وزيادة حصتها السوقية .

٢- يؤدى الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية إلى تضييق فجوة المعلومات بين الإدارة ومستخدمى التقارير المالية، وبالتالى تحقيق الشفافية بخصوص منافع ومخاطر الرقمنة المصرفية مما ينعكس إيجابيا على تقدير المستثمرين للقيمة السوقية للبنوك وإقبالهم على الإستثمار فى أسهم تلك البنوك .

٣- يساعد الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة فى تخفيض تكلفة رأس المال ، حيث تؤدى زيادة درجة الإفصاح عنها إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة ، مما يؤدى إلى زيادة السيولة فى سوق رأس المال وزيادة الطلب على الأوراق المالية للبنك ، الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض تكلفة العمليات , مما قد ينعكس على تخفيض تكلفة رأس المال .

٤- يساعد الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة فى تقييم مدى توافق البنك مع التشريعات والقواعد التنظيمية ، مما يبث روح الطمأنينة لدى الأطراف أصحاب المصالح بخصوص مستقبل واستمرارية البنك .

٥- يوفر الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة للمحللين الماليين بعض المعلومات الضرورية عند بناء نماذج التنبؤ المتعلقة

بالتدفقات النقدية المستقبلية ، حيث انه عند بناء نماذج التنبؤ يؤخذ فى الاعتبار ظروف عدم التأكد مثل مخاطر الرقمنة المصرفية. وبالتالى فإن توفير معلومات عن هذه المخاطر يعمل على تخفيض التشتت لدى المحللين الماليين عند بناء هذه النماذج .

٦- يوفر الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية أساس لمبادئ حماية المستهلك المالى بما يدعم الثقة فى البنك، ويسهم فى توسيع قاعدة العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة.

٢/٣/٣ أهداف النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية :-

يتمثل الهدف العام من بناء النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التأصيل العلمى والعملى للإفصاح عنها من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١- ترشيد المحاسبين عند الإفصاح عن معلومات الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية بشكل أفضل من الإفصاح عن بعض هذه المعلومات بشكل وصفى فى تقارير الاستدامة لهذه البنوك.

٢- مساعدة الجهات المسئولة عن وضع معايير وقواعد الإفصاح المحاسبى فى البنوك فى إعداد دليل أو ارشاد ينظم الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية .

٣- مساعدة مستخدمى التقارير المالية على تفسير المحتوى المعلوماتى للأفصاح عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية .

٣/٣/٣ عناصر النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية :-

يهدف الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية إلى توفير المعلومات المحاسبية عن قنوات البنك الرقمية وخدماتها المصرفية.وايضا توفير المعلومات عن مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها بالاضافة إلى توفير المعلومات عن الأطراف ذوى العلاقة فى عمليات الرقمنة المصرفية وتبنى التكنولوجيا المالية. لذلك يتكون النموذج المقترح لتطوير لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى ضوء متطلبات التقرير المالى للبنوك العاملة فى البيئة المصرية من ثلاثة عناصر أساسية كما يلى :-

١/٣/٣/٣ إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية :-

تعتمد الرقمنة المصرفية على القنوات والوسائل الرقمية لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء منها ماكينات الصراف الآلى وبطاقات الدفع الالكترونى (الائتمان والخصم

المباشر والمدفوعة مقدماً) والانترنت البنكى وتطبيق المحمول البنكى والمحافظ الإلكترونية ونقاط البيع وتقنية الاستجابة السريعة للمدفوعات، ووسائل الدفع الالكترونى اللاتلامسية، والتى تمكن العملاء من القيام بالعديد من المعاملات البنكية فى أى وقت ومن أى مكان ذاتياً دون الذهاب لفروع البنك. مما يستلزم قيام البنك بالإفصاح المحاسبى بحد أدنى عن البيانات التالية مع مقارنتها بالفترة المالية السابقة :-

- عدد فروع البنك الالكترونية أو الرقمية والتوزيع الجغرافى لها ونسبتها إلى إجمالى عدد فروع البنك .
- عدد ماكينات الصراف الالى للبنك والتوزيع الجغرافى لها .
- عدد البطاقات / أدوات الدفع المصدرة من قبل البنك مصنفة وفقاً لنوعها ، وعدد العمليات لبطاقات / أدوات الدفع التى تمت بدون إدخال الرقم السرى .
- عدد نقاط البيع الإلكترونية التى تقبل البطاقات أو أدوات الدفع الخاصة بالبنك.
- عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر الانترنت البنكى للافراد والشركات.
- عدد مشتركى ومعدل النشاط وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق المحفظة الالكترونية .
- عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق الهاتف البنكى .
- قواعد ورسوم وقيمة معاملات وسائل المدفوعات الالكترونية اللاتلامسية.
- مبادرات الخدمات المصرفية المفتوحة "Banking Open API" .

٢/٣/٣/٣ إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وإساليب إدارتها :-

يترتب على الرقمنة المصرفية عدة أنواع من المخاطر من أهمها المخاطر الاستراتيجية ، ومخاطر الاستعانة بالمصادر الخارجية والمخاطر السيبرانية ومخاطر الأنظمة ومخاطر الإمتثال ومخاطر التشغيل الأخرى ، والتى يجب عل البنك الإفصاح بحد أدنى عن البيانات التالية مع مقارنتها بالفترة المالية السابقة على أن يكون الإفصاح كافياً ، بحيث يكون محدداً لمخاطر الرقمنة المصرفية التى تواجه البنوك على ألا يؤثر ذلك قدرة البنك فى الحفاظ على خصوصية البيانات وأمنها. كما يجوز أن يستثنى من ذلك الإفصاح نتيجة إيقاف الخدمة بسبب عطل المعدات :-

- استراتيجية التحول الرقمى وعلاقاتها مع الاستراتيجية العامة للبنك .
- خطط البنك للحفاظ على التشغيل المستمر للبنية التحتية التكنولوجية .
- إستراتيجيات وخطط وإجراءات تأمين أنظمة والبيانات الخاصة العملاء.

- الأصول المشفرة المملوكة للبنك إن وجدت والتكنولوجيا التى تقوم عليها .
- إستراتيجية توعية العملاء بالخدمات المالية الرقمية وكيفية تأمين إستخدامها.
- خطط تأمين تطبيقات التكنولوجيا المالية قبل إطلاقها للعملاء.
- الإجراءات التصحيحية التى اتخذها البنك بسبب الاختراقات الأمنية والقراصنة، التي قد تعوق تزويد النظم والخدمات المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية .
- أنظمة الحماية الملائمة بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها للتأكد من هوية العملاء والتوقيع الإلكترونى والتشفير وخلافه .
- عدد حالات الاختراق المرتبطة بأمن البيانات ، وعدد حالات الدخول غير المصرح بها والناتجةعن إخفاقات الموظفين أو العمليات أو أوجه القصور فى الأنظمة و التكنولوجيا.
- النسبة المئوية لانتهاكات أمن البيانات التى تتضمن المعلومات الشخصية غير المشفرة للعملاء .
- خطط تدريب الكوادر المصرفية لتتمكن من مواكبة التطورات المتلاحقة فى ظل التحول الرقمى وتحقيق متطلباته.
- عدد حالات عدم الامتثال لقواعد الخدمات المصرفية الرقمية .

٣/٣/٣/٣ إفصاحات الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية و المالية :-

تتطلب الرقمنة المصرفية دخول البنك فى مجموعة من الاتفاقات مع العديد من الأطراف ذوى العلاقة من أهمها شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تقوم البنوك بالتعاقد مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقيام بتوفير الانترنت وتجهيز وتشغيل وصيانة وتأمين البنية التحتية التكنولوجية اللازمة للرقمنة المصرفية، بالإضافة إلى شركات التكنولوجيا المالية التى تدخل البنوك فى اتفاقات وشراكات معها نظرا لسرعتها فى تبنى التكنولوجيا الرقمية وطرق عملها المرنة وأنظمتها الحديثة على عكس البنوك التى تعتمد على البنية التحتية القديمة نسبياً علاوة على الالتزامات القانونية والموافقات الداخلية والخارجية اللازمة لتبنى الابتكارات المالية ، ومن ثم يسعى كل من البنوك وشركات التكنولوجيا المالية إلى حدوث تعاون بينهم فيما يتعلق بالخدمات المشتركة، والبنك كمستثمر أو شريك فى الاستثمار فى شركات التكنولوجيا المالية، والبنك كمنشأ لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة ، وهذا التعاون يفيد البنك فى تسريع الرقمنة المصرفية وتبنى التكنولوجيا المالية، ويفيد شركات التكنولوجيا

المالية فى الحصول على التمويل اللازم للنمو المستقبلى ، والاستفادة من خبرة البنوك فى إدارة المخاطر المالية والتشغيلية. ولاشك أن المعلومات عن هذه الاتفاقات والمعاملات تكون مناسبة لاحتياجات مستخدمى التقارير المالية ، ومن ثم ينبغى أن يفصح البنك بحد أدنى عن البيانات التالية مع مقارنتها بالفترة المالية السابقة : -

- العقود الموقعة مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى تضمن السرية، والدقة فى تجميع واستخدام المعلومات الخاصة بالعملاء.
- أساليب وأهداف التعاون والتحالفات مع شركات التكنولوجيا المالية .
- نسب مساهمات البنك فى شركات التكنولوجيا المالية .
- ضوابط تأمين البنية التحتية عند تعهيد الخدمة لشركات التكنولوجيا المالية. وهو ما يعرف بتقرير الضوابط الداخلية لمقدمى الخدمة.

٤/٣ أثر النموذج المقترح للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية :-

إذا كان الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى البنوك التجارية المصرية يمثل استجابة لمتغيرات بيئة الممارسات المحاسبية فى البنوك التجارية المترتبة على التحول الرقمى، فإن المعلومات التى يوفرها النموذج المقترح لها أثر مباشر على مستوى جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية لما يلى :

١- تعكس المعلومات المحاسبية التى يوفرها النموذج المقترح التأثير الاقتصادى للرقمنة المصرفية، ويساعد ذلك على تعزيز فهم الأطراف أصحاب المصالح لطبيعة الرقمنة المصرفية باعتبارها أحد الآليات المستحدثة لتقديم الخدمات المصرفية .

٢- يوفر النموذج المقترح ارشادات للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية ، وبالتالى تقليل ممارسات المحاسبة الابتكارية وآثارها السلبية على جودة التقارير المالية .

٣- يوفر النموذج المقترح شكل للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية، وبالتالى توفير خاصية القابلية للمقارنة كإحدى خصائص جودة المعلومات المحاسبية .

٤- يوفر النموذج المقترح معلومات يحتاج إليها المستثمرين عن الآثار المحتملة لمخاطر الرقمنة المصرفية على نتائج نشاط البنك ومركزه المالى ، وبالتالى آثارها على عوائد وقيمة السهم .

٥- يوفر النموذج المقترح معلومات تساعد الجهات التنظيمية الرقابية والإشرافية فى إدارة التحول الرقمى للقطاع المصرفى المصرى .

يتضح مما سبق أن النموذج المقترح يوفر معلومات تساهم فى تحسين مستوى التقارير المالية من خلال تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة من خلال توفير إرشادات الإفصاح عن الرقمنة المصرفية وشكل الإفصاح منها، كما يحقق المصداقية لأن المعلومات التى يوفرها النموذج المقترح تتميز بالقابلية للتحقق والصدق فى العرض والحياد، كما أن المعلومات التى يوفرها النموذج تعتبر ملائمة لاحتياجات مستخدمى التقارير المالية لأنها تؤثر فى قراراتهم الاقتصادية.وهو ما يدل على صحة الفرض الثانى من فروض البحث الذى ينص على النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية يساهم فى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية، وهو ما يقوم الباحث باختباره فى القسم التالى .

القسم الرابع

دراسة إختبارية لأهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المالية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية

٤/١ مقدمة :-

يتناول هذا القسم دراسة إختبارية لأهمية النموذج المقترح لتطوير الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية كأساس لإعداد معيار أو ارشاد يحكم التقرير عن الرقمنة المصرفية فى البنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية كما يلى :

٤/٢ تصميم الدراسة الاختبارية:-

يتناول هذا الجزء العناصر الأساسية للدراسة الاختبارية من حيث أهدافها وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ومنهجية وأدوات وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

٤/٢ /١ أهداف الدراسة الاختبارية :-

تهدف الدراسة الاختبارية إلى تحديد أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق خصائص جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معدى ومستخدمى التقارير المالية المنشورة للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية من خلال استطلاع آراء عينة الدراسة بشإن العلاقة بين عناصر النموذج المقترح والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية .

٢/٤ /٢ مجتمع وعينة البحث :-

يتمثل مجتمع الدراسة فى معدى ومستخدمى التقارير المالية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية، وقام الباحثان بتقسيمه إلى فئتين هما :

الفئة الأولى: معدى التقارير المالية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية، وتتمثل فى المديرين الماليين ومراجعى حسابات عدد (١٦) بنك من بينهم ثلاثة بنوك مملوكة للدولة (البنك الاهلى المصرى ، بنك مصر، بنك القاهرة)، بالاضافة إلى عدد (١٣) بنكا مقيدة بالبورصة المصرية للأوراق المالية وهم (البنك التجارى الدولى ، بنك قطر الوطنى الاهلى ، بنك التعمير والإسكان ، بنك قناة السويس، بنك كريدى أجريكول ، بنك الشركة المصرفية العربية ، البنك المصرى الخليجى ، بنك الإتحاد الوطنى، البنك المصرى لتنمية الصادرات ، بنك الكويت الوطنى ، بنك فيصل الإسلامى المصرى ، مصرف أبو ظبى الإسلامى وبنك البركة) .

الفئة الثانية: مستخدمى التقارير المالية، وتتمثل فى إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية ، مديرى محافظ الاستثمار ، المحللين الماليين وشركات السماسرة فى الاوراق المالية .

واعتمد الباحثان على العينة العمدية، والتى تم اختيارها اختياراً حكميا على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة ، وتساهم فى الإجابة على أسئلة الاستبيان. ولتحديد حجم العينة افترض الباحثان أن حدود الخطأ المعيارى ٥% ومعامل الثقة ٩٩%، وأن نسبة عدد المفردات التى تتوافر فيها خصائص مجتمع البحث ٠.٩٦ ، وبالتالى فإن نسبة عدد المفردات التى لا تتوافر فيها خصائص المجتمع ٠.٠٤ ، وأمكن الحصول على عدد مفرادات العينة من المعادلة التالية (Daniel, J. ٢٠١٢)

$$N = P \times Q \times X^2/E^2$$

حيث أن : N هى حجم العينة ، P نسبة عدد المفردات التى تتوافر فيها خصائص المجتمع (٩٦%) ، Q النسبة المكملة (٤%) ، Z الدرجة المعيارية عند حدود الخطا المعيارى (١.٩٦) ، E الخطا المعيارى (٥%) ، وقد وتم توزيع عينة الدراسة المكونة من (٦٠) مفردة على النحو التالى :

- عدد (٣٢) من معدى التقارير المالية بالفئة الاولى بواقع عدد (٢) لكل بنك احداهما للمدير المالى والثانية لمراجع حسابات البنك .
- عدد (٢٨) من مستخدمى التقارير المالية بالفئة الثانية .

ويوضح الجدول التالى رقم (١) عدد قوائم الاستبيان التي تم إرسالها والقوائم الصحيحة الواردة من مفردات عينة الدارسة:

جدول رقم (١)

عدد القوائم الموزعة وعدد الاستمارات الصحيحة

فئات الدراسة	الإستقصاءات الموزعة	الاستقصاءات الصحيحة	
	العدد	العدد	النسبة %
معدى التقارير المالية	٣٢	٢٦	٨١.٢٥
مستخدمى التقارير المالية	٢٨	٢٦	٩٢.٨٦
الاجمالى	٦٠	٥٢	٨٦.٦٧

٣/٢/٤ متغيرات الدراسة الاختبارية :-

١/٣/٢/٤ المتغيرات المستقلة وتم ادخالها بالرمز(D) ، تتمثل فى مكونات النموذج المقترح لتطوير للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وهى: إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية ، وتم ادخالها بالرمز (D١)، وإفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها وتم ادخالها بالرمز (D٢) و إفصاحات اتفاقات شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية وتم ادخالها بالرمز (D٣) .

٢/٣/٣/٤ المتغيرات التابعة وتم ادخالها بالرمز(Q) ، تتمثل فى خصائص جودة المعلومات المحاسبية التى تجعل المعلومات الواردة فى التقارير المالية مفيدة للمستخدمين والواردة فى الإطار المصرى لإعداد وعرض القوائم المالية وهى: القابلية للفهم وتم ادخالها بالرمز (Q١) ، والملاءمة وتم ادخالها بالرمز (Q٢) ، المصداقية وتم ادخالها بالرمز (Q٣) ، القابلية للمقارنة وتم ادخالها بالرمز (Q٤) .

٤/٢/٤ أساليب جمع البيانات :-

اعتمد الباحثان على أسئلة قائمة استبيان توجه إلى عينة البحث من معدى ومستخدمى التقارير المالية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية ، حيث تشتمل قائمة الاستبيان على الابعاد الثلاثة للنموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية ، البعد الاول: إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية (٩) فقرات ، البعد الثانى: إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها (١٢) فقرة ، البعد الثالث: إفصاحات الاتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية (٤) فقرات ، وبذلك يكون عدد فقرات كل سؤال من قائمة الاستبان(٢٥) فقرة ، وتتضمن قائمة الاستبيان أربعة أسئلة ، يتناول كل سؤال العلاقة بين مكونات النموذج المقترح وخاصية من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، وتم استخدام مقياس ليكرت لقياس اتجاهات معدى ومستخدمى التقارير المالية نحو أبعاد النموذج المقترح لتطوير الإفصاح عن الرقمنة المصرفية ، ويتكون هذا المقياس من خمس درجات – تتدرج من الموافقة التامة على الفقرة إلى الرفض التام كما يلى: (٥) أوافق تماماً، (٤) أوافق ، (٣)غير متأكد ، (٢) لا أوافق ، (١) لا أوافق مطلقاً.

٥/٢/٤ صدق وثبات قائمة الاستبيان :-

١/٥/٢/٤ صدق قائمة الاستبيان :قام الباحثان بالتحقق من صدقها بطريقتين هما :-

١) صدق المحكمين :عرض الباحثان الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من خمسة من الزملاء المتخصصين فى المحاسبة ، وقد استجاب الباحثان لآرائهم وقاما بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل فى ضوء مقترحاتهم قبل توزيعه .

٢) صدق المقياس: عند إجراء التحليل الاحصائى للبيانات قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلى للاستبيان وذلك بحساب معاملات الارتباط لسبيرمان بين كل فقرة من فقرات الاستبيان، والدرجة الكلية للبعد الذى تمثله . كما تم حساب معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد النموذج المقترح والدرجة الكلية للاستبيان، وقد تبين أن معاملات الارتباط أكبر من ٥٠% وأن جميع المجالات دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠.٠١) مما يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلى .

٢/٥/٢/٤ ثبات قائمة الاستبيان: لقد تم استخدام الباحثان اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ألفا ٩٢.١٣% وهى نسبة أعلى من النسبة المقبولة فى العلوم الاجتماعية وهى (٦٠%) (Daniel, J. ٢٠١٢) .

٦/٢/٤ أساليب تحليل البيانات : بعد تجميع قوائم الاستبيان تمت مراجعتها وتصنيفها وترميز الأسئلة الواردة بها وإدخال إجاباتها على الحاسب الآلى باستخدام برنامج (SPSS Ver,٢٣) فى إجراء التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة ، ونظرا لعدم معرفة نوع توزيع مجتمع الدراسة تم استخدام الاختبارات اللامعلمية التى تتميز بأنها لا تتأثر بشكل المجتمع الأصلى وتكون أكثر ملائمة للاستخدام عندما تكون بيانات البحث من النوع الاسمى والرتبى، وتستخدم مع البيانات التى تكون فى شكل تكرارات، وبالتالى تلائم طبيعة البيانات وفروض البحث المطلوب اختبارها، ولذلك تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

١. أساليب الإحصاء الوصفي : استخدم الباحثان الأساليب التالية:

- الوسط الحسابى : يستخدم ايضاً كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات التى تضمنتها قائمة الاستبيان .

-الانحراف المعيارى: يستخدم كمؤشر لمدى الانحراف فى إجابات مفردات عينة الدراسة تجاه الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات التى تضمنتها قائمة الاستبيان .

٢. أساليب الإحصاء الاستدلالى : استخدم الباحثان الأساليب التالية :-

- اختبار ألفا كرونباخ : لقياس معامل الثبات .
- اختبار(مان-ويتنى) : وهو اختبار لامعلمى لجوهرية الفرق بين متوسطين، بديل لاختبار(T) ، وهو يستخدم لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطين (مجتمعين أو عينتين) .
- اختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان: وهو اختبار يستخدم لمعرفة درجة (قوة) الارتباط بين متغيرين أو مجموعتين من البيانات ، وكذلك لمعرفة مدى وجود فروق جوهرية فى ترتيب أهمية متغيرين أو مجموعتين من البيانات .

٣/٤ تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض :-

توضح الجداول التالية نتائج أساليب الاحصاء الوصفى من الوسط الحسابى ونسبة الاهمية والانحراف المعيارى، ومعاملات الارتباط ومستوى المعنوية لكل بعد من أبعاد النموذج المقترح ، وتكون الفقرة إيجابية ، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى المعنوية أقل من (٠.٠٥) . وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠.٠٥) .

١/٣/٤ الفرض الأول: لا يوجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائياً بين النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية . وقد تم تقسيمه الى الفروض الفرعية التالية :

<u>الفرض الفرعى الأول</u> :لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائياً بين النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وخاصية الملاءمة. وتم اختبار هذا الفرض من خلال السؤال الأول من قائمة الاستبيان ويبين الجدول رقم (٢) قيم الوسط الحسابى ونسبته والانحراف المعيارى ومعاملات الارتباط وقيمة المعنوية للمكونات

الثلاثة للنموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية على حدة ثم لكل المكونات مجتمعة.

جدول رقم (٢)

نتائج الاحصاء الوصفى ومعامل الارتباط بين النموذج المقترح وخاصية الملاءمة

م	المتغير المستقل	الوسط الحسابى	%	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط	قيمة المعنوية
D١	إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية	٤.٦٢	٩٢.٤	٠.٦٢٣	٠.٣٧٥	٠.٠٤٠
D٢	إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها	٤.٨٨	٩٧.٦	٠.٨٤٤	٠.٣٩٦	٠.٠٢٨
D٣	إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية	٤.٣٢	٨٦.٤	٠.٧٩٥	٠.٣٥٦	٠.٠٤٦
D	إفصاحات النموذج المقترح	٤.٥٤	٩٠.٨	٠.٧٥٤	٠.٣٧٢	٠.٠٤٢

المصدر : مخرجات التشغيل الاحصائى للبيانات

يتضح من الجدول رقم (٢) ما يلى :

١- حصلت الفقرة رقم (D٢) على أعلى قيمة للوسط الحسابي حيث بلغ (٤.٨٨) وبنسبة (٩٧.٦%)، أما الفقرة (D٣) فقد حصلت على أدنى قيمة للوسط الحسابى فى الجدول السابق وهو (٤.٣٢) بنسبة (٨٦.٤%)، وتقع جميع مجالات الإفصاح ضمن الفترة اوافق جداً من (٤.٠٥-٥) أى نسبة (٨١%- ١٠٠%) .

٢- أنَّ قيمة الوسط الحسابى للمكونات مجتمعة(D) بلغت (٤.٥٤) ونسبته (٩٠.٨%)، وبانحراف معيارى قدره (٠.٧٥٤)، وهذا يدل على أن الإجابات تتمحور فى موافق جداً ولا يوجد تشتت لإجابات عينة الدراسة .

٣- أنَّ مستويات المعنوية لمعاملات الارتباط بين كل متغير من المتغيرات ولكل المتغيرات المستقلة جميعها أقل من (٠.٠٥) وبالتالى توجد علاقة ارتباط معنوى بين مكونات النموذج المقترح للإفصاح المحاسبى وخاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية

الواردة فى التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية ، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل .

الفرض الفرعى الثانى :لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائياً بين النموذج المقترح للإفصاح المحاسبى فى البنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية وخاصية المصداقية. وتم اختبار هذا الفرض من خلال السؤال الثانى من قائمة الاستبيان ويبين الجدول رقم (٣) قيم الوسط الحسابى ونسبته والانحراف المعيارى ومعاملات الارتباط وقيمة المعنوية للمكونات الثلاثة للنموذج المقترح لتطوير الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية على حدة ثم لكل المكونات مجتمعة .

جدول رقم (٣)

نتائج الاحصاء الوصفى ومعامل الارتباط بين النموذج المقترح وخاصية المصداقية

م	المتغير المستقل	الوسط الحسابى	%	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط	قيمة المعنوية
D١	إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية	٣.٩٥	٧٩	١.١٢	٠.٣٩٩	٠.٠٢٦
D٢	إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها	٤.٦٠	٩٢	٠.٧٢٠	٠.٤٧٥	٠.٠١٨
D٣	إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية	٣.٥٠	٧٠	١.٣٣٥	٠.٣٨٢	٠.٠٣٧
D	إفصاحات النموذج المقترح	٤.١٢	٨٢.٤	٠.٩٧٦	٠.٣٥٦	٠.٠٤٥

المصدر : مخرجات التشغيل الاحصائى للبيانات

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلى :

١- حصلت الفقرة رقم (D٢) على أعلى قيمة للوسط الحسابى حيث بلغ (٤.٦٠) وبنسبة (٩٢%)، أما الفقرة (D٣) فقد حصلت على أدنى قيمة للوسط الحسابى فى الجدول السابق وهو (٣.٥٠) بنسبة (٧٠%)، وهذه القيمة تقع ضمن الفترة غير متاكد.

٢- أنَّ قيمة الوسط الحسابى للمكونات مجتمعة(D) بلغت (٤.١٢) ونسبته (٨٢.٤%)، وبانحراف معياري قدره (٠.٩٧٦)، وهذا يدل على أن الإجابات تتمحور فى موافق جدا ولا يوجد تشتت لإجابات عينة الدراسة .

٣- أنَّ مستويات المعنوية لمعاملات الارتباط بين كل متغير من المتغيرات ولكل المتغيرات المستقلة جميعها أقل من (٠.٠٥) وبالتالى توجد علاقة ارتباط معنوى بين مكونات النموذج المقترح للإفصاح المحاسبى وخاصية المصداقية للمعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية ، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل .

<u>الفرض الفرعى الثالث:</u> لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائياً بين النموذج المقترح النموذج لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وخاصية القابلية للفهم . وتم اختبار هذا الفرض من خلال السؤال الثالث من قائمة الاستبيان ، ويبين الجدول رقم (٤) قيم الوسط الحسابى ونسبته والانحراف المعيارى ومعاملات الارتباط وقيمة المعنوية للمكونات الثلاثة للنموذج المقترح لتطوير الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية على حدة ثم لكل المكونات مجتمعة .

جدول رقم (٤)
نتائج الاحصاء الوصفى ومعامل الارتباط بين النموذج المقترح وخاصية القابلية للفهم

م	المتغير المستقل	الوسط الحسابى	%	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط	قيمة المعنوية
D١	إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية	٤.٥٥	٩١	٠.٨١١	٠.٣٩٥	٠.٠٣٢
D٢	إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها	٤.٦٦	٩٣.٢	٠.٦٥٩	٠.٤٢٨	٠.٠٢٨

D٣	إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية	٤.١٢	٨٢.٤	٠.٨٣٨	٠.٣٦٩	٠.٠٤٤
D	إفصاحات النموذج المقترح	٤.٥٣	٩٠.٦	٠.٧٥٢	٠.٣٧٨	٠.٠٤٠

المصدر : مخرجات التشغيل الاحصائى للبيانات

يتضح من الجدول رقم (٤) ما يلى :

١- حصلت الفقرة رقم (D٢) على أعلى قيمة للوسط الحسابى حيث بلغ (٤.٦٦) وبنسبة (٩٣.٢%)، وتقع ضمن الفترة اوافق جداً ، أما الفقرة (D٣) فقد حصلت على أدنى قيمة للوسط الحسابى فى الجدول السابق وهو (٤.١٢) بنسبة (٨٢.٤%)، وجميع مجالات الإفصاح تقع ضمن الفترة اوافق جداً من (٤.٠٥-٥) أى نسبة (٨١%- ١٠٠%).

٢- أنَّ قيمة الوسط الحسابى للمكونات مجتمعة(D) بلغت (٤.٥٣) ونسبته (٩٠.٦%)، وبانحراف معيارى قدره (٠.٧٥٢)، وهذا يدل على أن الإجابات تتمحور فى موافق جداً ولا يوجد تشتت لإجابات عينة الدراسة .

٣- أنَّ مستويات المعنوية لمعاملات الارتباط بين كل متغير من المتغيرات ولكل المتغيرات المستقلة جميعها أقل من (٠.٠٥) وبالتالى توجد علاقة ارتباط إيجابى ومعنوى بين مكونات النموذج المقترح لتطوير الافصاح المحاسبى وخاصية القابلية لفهم المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل .

<u>الفرض الفرعى الرابع :</u> لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية إحصائياً بين النموذج المقترح لتطوير الإفصاح عن الرقمنة المصرفية وخاصية القابلية للمقارنة ، وتم اختبار هذا الفرض من خلال السؤال الرابع من قائمة الاستبيان ، ويبين الجدول رقم (٥) قيم الوسط الحسابى ونسبته والانحراف المعيارى ومعاملات الارتباط وقيمة المعنوية للمكونات الثلاثة للنموذج المقترح لتطوير الافصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية على حدة ثم لكل المكونات مجتمعة .

جدول رقم (٥)

نتائج الاحصاء الوصفى ومعامل الارتباط بين النموذج المقترح وخاصية القابلية للمقارنة

م	المتغير المستقل	الوسط الحسابى	%	الانحراف المعيارى	معامل الارتباط	قيمة المعنوية
D١	إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية	٤.٢٧	٨٥.٤	٠.٧٥١	٠.٣٦٢	٠.٠٤٥
D٢	إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها	٤.٥٧	٩١.٤	٠.٦٤٩	٠.٣٨١	٠.٠٣٨
D٣	إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية	٤.٢٥	٨٥	٠.٨٧٤	٠.٣٦٤	٠.٠٤٢
D	إفصاحات النموذج المقترح	٤.٣٦	٨٧.٢	٠.٧٨٥	٠.٣٨١	٠.٠٤٣

المصدر : مخرجات التشغيل الاحصائى للبيانات

يتضح من الجدول رقم (٥) ما يلى :

١- حصلت الفقرة رقم (D٢) على أعلى قيمة للوسط الحسابى حيث بلغ (٤.٥٧) وبنسبة (٩١.٤%)، أما الفقرة (D٣) فقد حصلت على أدنى قيمة للوسط الحسابى فى الجدول السابق وهو (٤.٢٥) بنسبة (٨٥%)، وجميع مجالات الافصاح تقع ضمن الفترة اوافق جداً من (٤.٠٥-٥) أى نسبة (٨١%- ١٠٠%) .

٢- أنَّ قيمة الوسط الحسابي للمكونات مجتمعة(D) بلغت (٤.٣٦) ونسبته (٨٧.٢%)، وبانحراف معياري قدره (٠.٧٨٥)، وهذا يدل على أن الإجابات تتمحور فى موافق جداً ولا يوجد تشتت لإجابات عينة الدراسة .

٣- أنَّ مستويات المعنوية لمعاملات الارتباط بين كل متغير من المتغيرات ولكل المتغيرات المستقلة جميعها أقل من (٠.٠٥) وبالتالى توجد علاقة ارتباط معنوى بين مكونات النموذج المقترح للإفصاح المحاسبى وخاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية ، وبالتالى يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل .

والخلاصة يتضح من الجداول ارقام (٢، ٣، ٤، ٥) وجود علاقات ارتباطية وموجبة ودالة إحصائياً (٠.٣٧٢ ، ٠.٣٥٦، ٠.٣٧٨، ٠.٣٨١) بين مكونات النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية ، وبالتالى أثرت مكونات النموذج المقترح فى تحسين فاعلية الافصاح المحاسبى للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية ، وبالتالى رفض الفرض الرئيسى الأول وقبول فرض العدم بوجود علاقة ذات دلالة إحصائيا بين مكونات النموذج المقترح للإفصاح المحاسبى والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية .

٢/٣/٤ الفرض الثانى: لايوجد فروق معنوية احصائياً بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشأن العلاقة بين النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية. وقد تم اختبار هذا الفرض باستخدام اختبار مان – ويتنى لجوهرية الفرق بين متوسطين ومستوى المعنوية لكل بعد من أبعاد النموذج المقترح ، حيث إذا كان مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٥ لا يوجد فروق معنوية احصائياً بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشإن أهمية النموذج المقترح . أما إذا كان مستوى المعنوية أقل من (٠.٠٥) يوجد فروق معنوية احصائياً بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشان أهمية النموذج المقترح . وقد تم تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية :

<u>الفرض الفرعى الأول :</u> لا يوجد فروق معنوية احصائياً بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشأن أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق خاصية الملاءمة ، ويبين الجدول رقم (٦) قيمة اختبار مان – ويتنى وقيمة ودلالة المعنوية .

جدول رقم (٦)

نتائج إختبار مان – ويتنى لاختبار معنوية الفروق بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشان أهمية النموذج المقترح وخاصية الملاءمة

م	المتغير المستقل	قيمة الاختبار	قيمة المعنوية	مستوى المعنوى
D١	إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية	٠.٤٢٩	٠.٦٦٨	غيرمعنوى
D٢	إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها	٠.٥٥٥	٠.٥٧٩	غيرمعنوى
D٣	إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية	٠.٠٧٢	٠.٩٤٣	غيرمعنوى
D	إفصاحات النموذج المقترح	٠.٦٢٠	٠.٥٠١	غيرمعنوى

المصدر : مخرجات التشغيل الاحصائى للبيانات

يتضح من الجدول رقم (٦) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشان أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق خاصية الملاءمة حيث ظهرت قيمة المعنوية أكبر من٠.٠٥.

الفرض الفرعى الثانى: لا يوجد فروق معنوية احصائياً بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشأن أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق خاصية المصداقية. ويبين الجدول رقم (٧) قيمة اختبار مان – ويتنى وقيمة ودلالة المعنوية .

جدول رقم (٧)

نتائج إختبار مان – ويتنى لاختبار معنوية الفروق بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشان أهمية النموذج المقترح وخاصية المصداقية

م	المتغير المستقل	قيمة الاختبار	قيمة المعنوية	مستوى المعنوى
D١	إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية	٠.٤٧٦	٠.٦٣٤	غيرمعنوى

D٢	إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها	٠.٠٤٦	٠.٩٦٣	غيرمعنوى
D٣	إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية	٠.٢٥٤	٠.٧٩٩	غيرمعنوى
D	إفصاحات النموذج المقترح	٠.٦٦٧	٠.٥٠٥	غيرمعنوى

المصدر : مخرجات التشغيل الاحصائى للبيانات

يتضح من الجدول رقم (٧) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشان أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق خاصية المصداقية حيث ظهرت قيمة المعنوية أكبر من٠.٠٠٥.

الفرض الفرعى الثالث : لا يوجد فروق معنوية احصائياً بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشأن أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق خاصية القابلية للفهم. ويبين الجدول رقم (٨) قيمة اختبار مان – ويتنى وقيمة ودلالة المعنوية .

جدول رقم (٨)
نتائج إختبار مان – ويتنى لاختبار معنوية الفروق بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشإن أهمية النموذج المقترح وخاصية القابلية للفهم

م	المتغير المستقل	قيمة الاختبار	قيمة المعنوية	مستوى المعنوى
D١	إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية	٠.٢٧٣	٠.٧٨٥	غيرمعنوى
D٢	إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها	٠.٣٥١	٠.٧٢٦	غيرمعنوى
D٣	إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية	٠٥٦٠.	٠.٥٧٥	غيرمعنوى

D	إفصاحات النموذج المقترح	٠.٢٣٥	٠.٨١٤	غيرمعنوى

المصدر : مخرجات التشغيل الاحصائى للبيانات

يتضح من الجدول رقم (٨) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشإن أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق خاصية القابلية للمقارنة حيث ظهرت قيمة المعنوية أكبر من٠.٠٠٥.

الفرض الفرعى الرابع : لا يوجد فروق معنوية احصائياً بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشأن أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق خاصية القابلية للمقارنة ، ويبين الجدول رقم (٩) قيمة اختبار مان – ويتنى وقيمة ودلالة المعنوية .

جدول رقم (٩)
نتائج إختبار مان – وتنى لاختبار معنوية الفروق بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشان أهمية النموذج المقترح وخاصية القابلية للمقارنة

م	المتغير المستقل	قيمة الاختبار	قيمة المعنوية	مستوى المعنوى
D١	إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية	٠.٥٠٤	٠.٦١٤	غيرمعنوى
D٢	إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها	٠.٢١٠	٠.٨٣٤	غيرمعنوى
D٣	إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية	٠.٦٥٧	٠.٥١١	غيرمعنوى

D	إفصاحات النموذج المقترح	٠.٢٣٣	٠.٨١٥	غيرمعنوى

المصدر : مخرجات التشغيل الاحصائى للبيانات

يتضح من الجدول رقم (٩) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشان أهمية النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى تحقيق خاصية القابلية للمقارنة حيث ظهرت قيمة المعنوية أكبر من٠.٠٠٥.

والخلاصة يتضح من الجداول أرقام (٦، ٧، ٨، ٩) عدم وجود فروق بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشإن أهمية النموذج النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية والخصائص النوعية فى تحقيق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية ، حيث كانت قيم اختبار مان – وتنى (٠.٦٢٠، ٠.٦٦٧، ٠.٢٣٥، ٠.٢٣٣) وقيم المعنوية (٠.٥٠١، ٠.٥٠٥، ٠.٨١٤ ، ٠.٨١٥) وهى أكبر من ٠.٠٠٥ ، وبالتالى قبول فرض العدم .

القسم الخامس

النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

١/٥ نتائج البحث : –

هدف هذا البحث إلى تقديم نموذج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى البنوك المصرية، وقد قدم الباحثان نموذجاً لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية يتكون من ثلاثة محاور هم الإفصاح عن قنوات الخدمات المصرفية وشروطها وقواعدها التنظيمية وخدماتها المصرفية، والمحور الثانى الإفصاح عن مخاطر الرقمنة المصرفية وتبنى التكنولوجيا المالية وأساليب إدارتها ، بينما المحور الثالث يتناول الإفصاح عن اتفاقات البنك مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية ، وقد اسفرت الدراسة النظرية عن عدة نتائج من أهمها ما يلى :–

١-يتبنى القطاع المصرفى المصرى إستراتيجية توسعية فى مجال الرقمنة المصرفية وإطلاق المزيد من الخدمات المصرفية الرقمية ؛ بغرض الوصول إلى أكبر قاعدة من العملاء وتعزيز الشمول المالى .

٢-ركزت الدراسات السابقة على الإفصاح عن الشمول المالى دون التركيز على الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية ، وذلك على الرغم من اختلاف المصطلحين ، حيث يشير مصطلح الرقمنة المصرفية بايجاز إلى دمج التكنولوجيا الرقمية فى الأعمال والخدمات المصرفية ، بينما يشير مصطلح الشمول المالى إلى إجراءات جعل الخدمات المالية فى متناول الجميع بتكاليف معقولة. وبالتالى اختلاف المفهوم والأهداف وأهمية ومتطلبات الإفصاح المحاسبى عنهما.

٣-تثير خصائص الرقمنة المصرفية عدة تحديات ومشكلات لنظام التقرير المالى فى البنوك التجارية العاملة بالبيئة المصرية بعضها مرتبط بالاعتراف والقياس المحاسبى، وبعضها مرتبطة بالعرض والإفصاح المحاسبى.

4-عدم وجود قواعد أو نماذج محددة للإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى متطلبات التقرير المالى للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية ، مما يستلزم تطويرها بما يتفق مع طبيعة الرقمنة المصرفية .

٥- ما زال الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى البنوك العاملة بالبيئة المصرية بشكل عام يدخل ضمن إطار الإفصاح الاختيارى حيث لا يوجد فى الوقت الراهن معيار محاسبى مصرى أو قواعد تنظيمية للإفصاح المحاسبى فى ظل التحول الرقمى .

٦-يعتبر الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية مؤشراً هاماً ذو اتجاهين ، فهو يوضح مدى إدراك البنوك لمبرارات الرقمنة المصرفية التى تؤثر في نموها واستمراريتها من ناحية، ويمثل مقياساً لمستخدمى المعلومات المحاسبية للوقوف على جهود البنك فى تحقيق الرقمنة المصرفية .

كما كشفت الدراسة التحليلية والتطبيقية عن عدة نتائج من أهمها ما يلى :-

١- تسعى معظم البنوك العاملة فى البيئة المصرية فى الوقت الراهن إلى توفير المعلومات عن خدماتها المصرفية الرقمية لإدراكها أن الإفصاح المحاسبى عن المعلومات المتعلقة بهذه الخدمات فى التقارير المالية أصبح يعطى مؤشراً على

اهتمام البنك بعملائها وحاجاتهم ورغباتهم وقدرتها على استغلال الفرص المختلفة فى البيئة المحيطة وكسب الميزة التنافسية.

٢-أن الإفصاح عن الرقمنة المصرفية فى التقارير السنوية للبنوك العاملة فى البيئة المصرية لا يزال غير كاف لتلبيه إحتياجات مستخدمى التقارير المالية من المعلومات المحاسبية، حيث يعانى المحتوى المعلوماتى للإفصاح عن الرقمنة المصرفية من عدة نقاط قصور منها العمومية والغموض والايجاز وعدم القابلية للمقارنة والشفافية.

٣-عدم شمول التقارير المنشورة للبنوك العاملة فى البيئة المصرية على معلومات الرقمنة المصرفية، مما يجعل هذه التقارير قاصرة عن توفير جزءاً هاماً من المعلومات التى تساعد المجموعات المختلفة من مستخدمى هذه التقارير فى عملية صنع واتخاذ القرارات السليمة ذات الصلة بهذه المنظمات .

٤-وجود علاقات ارتباطية وموجبة ودالة إحصائيًا(٠.٣٧٢ ، ٠.٣٥٦، ٠.٣٧٨، ٠.٣٨١) بين مكونات النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية، وبالتالى أثرت مكونات النموذج المقترح في "تحسين فاعلية الافصاح المحاسبى للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية

٥-عدم وجود فروق بين معدى ومستخدمى التقارير المالية بشإن أهمية النموذج النموذج المقترح لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية والخصائص النوعية فى تحقيق الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية العاملة فى البيئة المصرية ، حيث كانت قيم اختبار مان – ويتنى (٠.٦٢٠، ٠.٦٦٧، ٠.٢٣٥، ٠.٢٣٣) وقيم المعنوية (٠.٥٠١، ٠.٥٠٥، ٠.٨١٤ ، ٠.٨١٥) .

٦-يوفر النموذج المقترح معلومات تساهم فى تحسين مستوى التقارير المالية من خلال تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث يساعد فى تحقيق القابلية للمقارنة من خلال توفير إرشادات الافصاح عن الرقمنة المصرفية وشكل الإفصاح منها، كما يحقق المصداقية لأن المعلومات التي يوفرها النموذج المقترح تتميز بالقابلية للتحقق والصدق فى العرض والحياد، كما أن المعلومات التى يوفرها

النموذج تعتبر ملائمة لاحتياجات مستخدمى التقارير المالية لأنها تؤثر فى قراراتهم الاقتصادية .

٢/٥ توصيات البحث : -

بناء على نتائج البحث يقترح الباحثان التوصيات التالية:

١- قيام البنك المركزى المصرى بإصدار تعليمات متكاملة ملزمة بشأن الإفصاح عن الرقمنة المصرفية وكيفية عرضها فى التقارير المالية أو تقارير الاستدامة وذلك من أجل توحيد حجم وكمية الافصاح ومن ثم تحسين الشفافية والقابلية للمقارنة بين التقارير السنوية للبنوك العاملة بالبيئة المصرية ، ويمكن الاعتماد على النموذج المقترح فى هذا الشأن .

٢- قيام البنوك التجارية العاملة بالبيئة المصرية بتقييم مستوى الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية في تقاريرها السنوية من أجل العمل بشكل سليم على تحسينه وتطويره . وأن يكون هذا الإفصاح ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة .

٣/٥ التوجهات البحثية المستقبلية :-

يعتبر الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية وما يرتبط به من متغيرات من الموضوعات البحثية الهامة فى الفكر المحاسبى ، ويحتاج الأمر فيه إلى المزيد من الجهود من أجل تحسين الإفصاح المحاسبى عنها باعتبارها محركاً أساسياً لاستمرارية البنوك وتميزها. ووفقاً لما تقدم، يمكن تقديم المقترحات الآتية للدراسات المستقبلية :

١- بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المنشورة للبنوك التجارية .

٢- استكشاف العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى التقارير المنشورة للبنوك التجارية .

٣- فحص أثر الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية على قيمة البنوك المقيدة بالبورصة المصرية .

٤- اختبار العلاقة بين مستوى التحول الرقمى فى البنوك التجارية وتوقيت صدور التقارير المالية.

٥- القيام بمثل هذا البحث فى قطاعات اقتصادية أخرى بغرض إجراء المقارنة للوقوف على مدى التشابه والاختلاف بين هذه القطاعات في مجال الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة .

مراجع البحث

أولاً : مراجع باللغة العربية :-

١- القرار الجمهورى رقم (٨٩) لسنة ٢٠١٧ بانشاء المجلس القومى للمدفوعات ، الجريدة الرسمية ، العدد(٦) مكرر أ فى ١٣ فبراير ٢٠١٧ .

٢- القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ باصدار قانون تنظيم وسائل الدفع غير النقدى، الجريدة الرسمية ، العدد (١٥) مكرر ب فى ١٦ ابريل ٢٠١٩ .

٣- اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ باصدار قانون تنظيم وسائل الدفع غير النقدى و الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم (١٧٧٦) الجريدة الرسمية ، العدد (٣٦) ز فى ٧ سبتمبر ٢٠٢٠ .

٤- القانون رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى ، الجريدة الرسمية ، العدد (٣٧) مكرر (و) فى ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

٥- وزارة الاستثمار (٢٠١٩) ، " قرار وزير الاستثمار رقم لسنة ٢٠١٩ بتعديل قرار وزير الاستثمار رقم لسنة ٢٠١٥ بشان معايير المحاسبة المصرية " ، الجريدة الرسمية ، العدد (٨١) تابع أ ، ٧ ابريل ٢٠١٩.

٦- البنك المركزى المصرى (٢٠٠٨) ، " قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية واسس الاعتراف والقياس " ، مجلس إدارة البنك فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.
http://www.cbe.org.eg/ar/pages/default.aspx

٧- البنك المركزى المصرى (٢٠١٦) ، " القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول " ، قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات .
http://www.cbe.org.eg/ar/pages/default.aspx

٨- البنك المركزى المصرى (٢٠١٩) ، " القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدما داخل جمهورية مصر العربية " ، الاصدار الثانى ، قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات .
http://www.cbe.org.eg/ar/pages/default.aspx

٩- البنك المركزى المصرى (٢٠٢٠)، " معايير إصدار وقبول المدفوعات الالكترونية اللاتلامسية داخل جمهورية مصر العربية " ، قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات.
http://www.cbe.org.eg/ar/pages/default.aspx

١٠- البنك المركزى المصرى (٢٠٢٠) ، " ورقة للمناقشة بشان متطلبات راس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل " ، قطاع الاشراف والرقابة – وحدة تطبيق مقررات بازل .
http://www.cbe.org.eg/ar/pages/default.aspx

١١- البنك المركزى المصرى ، " احصاءات الدفع غير النقدى والشمول المالى خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠" ، قطاع نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات .
http://www.cbe.org.eg/ar/pages/default.aspx

١٢- التقارير المالية وتقارير الاستدامة السنوية المنشورة على المواقع الالكترونية خلال الفترة من ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ للبنك الاهلى المصرى وبنك مصر والبنك التجارى الدولى وبنك قطر الوطنى الاهلى وبنك الاسكندرية .

١٣- حماده سعيد المعصراوى (٢٠١٩) ، " مؤشر مقترح للافصاح عن معلومات الشمول المالى لتعزيز شفافية التقارير المالية فى البنوك" ، مجلة الاقتصاد الاسلامى العالمية، العدد (٨٩)، اكتوبر .

١٤- د. رشا أحمد علي ابراهيم (٢٠١٩) ،" أهمية الشمول المالى فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإفصاح عنه فى تعزيز مصداقية التقارير المالية : دراسة ميدانية على البنوك المدرجة فى البورصة المصرية"، مجلة التجارة والتمويل ، المجلد الاول ، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة ، جامعة طنطا .

١٥- د. سلوى عبد الرحيم عبد الهادى (٢٠١٩) ، " العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالى وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية : دراسة ميدانية " ، مجلة الفكر المحاسبى ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٣، العدد الثالث .

١٦- د. محمد زيدان ابراهيم ، د. شريف سعد الصعيدى (٢٠١٩) ، " دور الشمول المالى فى تنشيط سوق الاوراق المالية دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة فى البورصة المصرية " ، عدد خاص بالمؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة جامعة طنطا ، المجلد الاول .

١٧- د. محمد مشرح على احمد (٢٠١٩) ، " دراسة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مستوى الافصاح عن معلومات الشمول المالى عبر تقارير الاعمال المتكاملة: دراسة تطبيقية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا المجلد الاول ، ابريل .

١٨- د. محمد موسى على شحاته (٢٠١٩) ، " نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالى وأثره على معدلات الأداء المصرفى، مع دراسة تطبيقية، " مجلة البحوث المحاسبية بكلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الاول .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية :

١- **Al-Htaybat, K., von Alberti-Alhtaybat, L. (٢٠١٧) , " Big Data and corporate reporting: impacts and paradoxes ", *Accounting, Auditing and Accountability Journal,* Vol. ٣٠, No. ٤, pp. ٨٥٠-٨٧٣.**

٢- **Bhimani, Alnoor & Willcocks Leslie (٢٠١٤) , " Digitization, 'Big Data' and the Transformation of accounting information" , *Accounting and Business Research,* Vol. ٤٤, No. ٤, ٤٦٩–٤٩٠.**

٣- **Bose, S., Saha, A., Khan, H., and Islam,S. (٢٠١٧) ," Non-financial disclosure and market-based firm performance: the initiation of financial inclusion." , *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, ١٣(٣), ٢٦٣-٢٨١.**

٤- **Daniel, J. (٢٠١٢) , " *Sampling essentials: practical guidelines for making sampling choices"* , USA, CA: Sage Publications.**

٥- **KPMG (٢٠١٧) , "Digitalization in accounting", available at: https://hub.kpmg.de/digitalisierung-im-rechnungswesen-٢٠١٧**

٦- **PWC (٢٠١٨) , "Digitalization in finance and accounting and what it means for financial statement audit ", available at: https://www.pwc.de/de/im-fokus/digitale-abschlusspruefung/pwc-digitalisation-in-finance-٢٠١٨.pdf**

٧- **Smith, S. S. (٢٠١٨), " Digitization and Financial Reporting – How Technology Innovation May Drive the Shift toward Continuous Accounting", Accounting and Finance Research, Vol. ٧, No. ٣, pp. ٢٤٠-٢٥٠.**

٨- **Stark, J. (٢٠٢٠) ," *Digital Transformation of Industry*" ,Geneva, Switzerland: Springer International Publishing .**

٩- **Sustainability Accounting Standards Board (٢٠١٤) , " SASB Conceptual Framework, ٢٠١٧". Available at www.SASB.ORG**

١٠- **Sustainability Accounting Standards Board (٢٠١٤) , " Sustainability Accounting Standard no ١٠١ Commercial Banks (FN-CB)" . Available at www.SASB.ORG**

١١- **OECD (٢٠٢٠) , " Digital Disruption in Banking and its Impact on Competition ". Available at http://www.oecd.org/daf/competition/digital-disruption-in-financial-markets.htm**

١٢- **Rahmawati, Hafiz Majdi , Ab Rashid Hairul , Azlan Bin Annuar, Siti Alawiyah Siraj (٢٠٢٠) ," Financial Inclusion Disclosure in Islamic Microfinance: The Case of Baitul Mal Wa Tamwil" , Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance, Volume II pp ١٣٧-١٦٠ .**

١٣- **Reis, J., Amorim, M., Melão, N., & Matos, P. (٢٠١٨) , "Digital transformation: a literature review and guidelines for future research" , In *World Conference on Information Systems and Technologies* (pp. ٤١١-٤٢١).**

ملحق البحث

قائمة الاستقصاء

السيد الأستاذ/

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحثان بإعداد دراسة لتطوير الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية فى ضوء متطلبات التقرير المالى للبنوك العاملة فى البيئة المصرية. علما بان مصطلح الإفصاح المحاسبى عن الرقمنة المصرفية يشير إلى عملية توفير معلومات كمية وغير

كمية عن قنوات الخدمات المصرفية الرقمية وتبنى التكنولوجيا المالية ومخاطرها لمستخدمى التقارير المالية لتقييم مقدرة البنك على الاستمرارية والنمو فى ظل تحديات ثورة التكنولوجيا الرقمية والشمول المالى بما يساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تم إعداد قائمة إستقصاء تضمنت مجموعة من الأسئلة ، ويأمل الباحثان الإجابة على الأسئلة من وجه نظر سيادتكم ، وسوف تسهم إجابتكم عليها فى تحقيق هدف البحث ، مع التأكيد على أن هذه الدراسة صممت لأغراض البحث العلمى فقط ولن تستخدم الإجابات إلا لأغراض إتمام الدراسة الميدانية فقط.

شاكرين لكم سلفاً جهودكم المباركة وحسن تعاونكم.

القسم الأول : البيانات الشخصية :

الاسم (اختيارى):----------

الوظيفة: ----------

السؤال الاول: يتطلب الإطار المصرى لإعداد وعرض القوائم المالية توافر مجموعة من الخصائص النوعية فى المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية لكى تكون مفيدة للمستخدمين ، فما رأى سيادتكم فى مدى الموافقة على إهمية الافصاحات التالية فى تحقيق خاصية الملائمة ؟

عناصر النموذج المقترح للإفصاح	أوافق تماماً	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً

إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية					
• عدد فروع البنك الالكترونية أوالرقمية والتوزيع الجغرافى لها ونسبتها إلى إجمالى عدد فروع البنك					
• عدد ماكينات الصراف الالى للبنك والتوزيع الجغرافى لها.					
• عدد البطاقات / أدوات الدفع المصدرة من قبل البنك مصنفة وفقا لنوعها ، وعدد العمليات لبطاقات / أدوات الدفع التى تمت بدون إدخال الرقم السري.					
• عدد نقاط البيع الإلكترونية التي تقبل البطاقات أو أدوات الدفع الخاصة بالبنك.					
• عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر الانترنت البنكى للافراد والشركات .					
• عدد مشتركى ومعدل النشاط وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق المحفظة الالكترونية					
• عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق الهاتف البنكى .					
• قواعد ورسوم وقيمة معاملات وسائل المدفوعات الالكترونية اللاتلامسية.					
• مبادرات الخدمات المصرفية المفتوحة .					
إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها					
• استراتيجية التحول الرقمى وعلاقاتها مع الاستراتيجية العامة للبنك .					
• خطط البنك للحفاظ على التشغيل المستمر للبنية التحتية التكنولوجيا اللازمة للرقمنة المصرفية.					
• إستراتيجيات وخطط وإجراءات تأمين أنظمة و البيانات الخاصة العملاء.					
• الأصول المشفرة المملوكة للبنك ان وجدت والتكنولوجيا التى تقوم عليها .					
• إستراتيجية توعية العملاء بالخدمات المالية الرقمية وكيفية تأمين إستخدامها.					
• خطط تأمين تطبيقات التكنولوجيا المالية قبل إطلاقها للعملاء.					
• الإجراءات التصحيحية التى اتخذها البنك بسبب الاختراقات الأمنية. والقراصنة ، التي قد تعوق تزويد الأنظمة المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية .					
• أنظمة الحماية الملائمة بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها للتأكد من هوية العملاء والتوقيع الإلكتروني					

والتشفير وخلافه .					
• عدد حالات الاختراق المرتبطة بأمن البيانات ، وعدد حالات الدخول غير المصرح بها والناتجة عن إخفاقات الموظفين أو العمليات أو أوجه القصور في الأنظمة و التكنولوجيا .					
• النسبة المئوية لانتهاكات أمن البيانات التي تتضمن المعلومات الشخصية غير مشفرة للعملاء					
• خطط وبرامج تدريب الكوادر المصرفية على متطلبات الرقمنة المصرفية					
• عدد حالات عدم الامتثال لقواعد الخدمات المصرفية الرقمية .					
إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية					
• العقود الموقعة مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى تضمن السرية، والدقة في تجميع واستخدام المعلومات الخاصة بالعملاء.					
• اساليب واهداف التعاون والتحالفات مع شركات التكنولوجيا المالية المحلية والعامية .					
• نسب مساهمات البنك في شركات التكنولوجيا المالية .					
• ضوابط تأمين البنية التحتية عند تعهيد الخدمة لشركات التكنولوجيا المالية. وهو ما يعرف تقرير الضوابط الداخلية بمقدمى الخدمة.					

السؤال الثانى : يتطلب الإطار المصرى لإعداد وعرض القوائم المالية توافر مجموعة من الخصائص النوعية فى المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية لكى تكون مفيدة للمستخدمين ، فما رأى سيادتكم فى مدى الموافقة على إهمية الافصاحات التالية فى تحقيق خاصية المصداقية ؟

عناصر النموذج المقترح للإفصاح	أوافق تماماً	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية					
• عدد فروع البنك الالكترونية أوالرقمية والتوزيع الجغرافى لها ونسبتها إلى إجمالى عدد فروع البنك					
• عدد ماكينات الصراف الالى للبنك والتوزيع الجغرافى لها.					
• عدد البطاقات / أدوات الدفع المصدرة من قبل البنك مصنفة وفقا لنوعها ، وعدد العمليات لبطاقات / أدوات الدفع التي تمت بدون إدخال الرقم السري.					
• عدد نقاط البيع الإلكترونية التي تقبل البطاقات أو أدوات					

الدفع الخاصة بالبنك.					
• عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر الانترنت البنكى للافراد والشركات .					
• عدد مشتركى ومعدل النشاط وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق المحفظة الالكترونية					
• عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق الهاتف البنكى .					
• قواعد ورسوم وقيمة معاملات وسائل المدفوعات الالكترونية اللاتلامسية.					
• مبادرات الخدمات المصرفية المفتوحة .					
إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها					
• استراتيجية التحول الرقمى وعلاقاتها مع الاستراتيجية العامة للبنك .					
• خطط البنك للحفاظ على التشغيل المستمر للبنية التحتية التكنولوجيا اللازمة للرقمنة المصرفية.					
• إستراتيجيات وخطط وإجراءات تأمين أنظمة و البيانات الخاصة العملاء.					
• الأصول المشفرة المملوكة للبنك ان وجدت والتكنولوجيا التى تقوم عليها .					
• إستراتيجية توعية العملاء بالخدمات المالية الرقمية وكيفية تأمين إستخدامها.					
• خطط تأمين تطبيقات التكنولوجيا المالية قبل إطلاقها للعملاء.					
• الإجراءات التصحيحية التى اتخذها البنك بسبب الاختراقات الأمنية. والقراصنة ، التي قد تعوق تزويد الأنظمة المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية .					
• أنظمة الحماية الملائمة بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها للتأكد من هوية العملاء والتوقيع الإلكتروني والتشفير وخلافه .					
• عدد حالات الاختراق المرتبطة بأمن البيانات ، وعدد حالات الدخول غير المصرح بها والناتجة عن إخفاقات الموظفين أو العمليات أو أوجه القصور في الأنظمة و التكنولوجيا .					
• النسبة المئوية لانتهاكات أمن البيانات التي تتضمن المعلومات الشخصية غير مشفرة للعملاء					
• خطط وبرامج تدريب الكوادر المصرفية على متطلبات الرقمنة المصرفية					
• عدد حالات عدم الامتثال لقواعد الخدمات المصرفية الرقمية .					

إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية					
• العقود الموقعة مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى تضمن السرية، والدقة في تجميع واستخدام المعلومات الخاصة بالعملاء.					
• اساليب واهداف التعاون والتحالفات مع شركات التكنولوجيا المالية المحلية والعامية .					
• نسب مساهمات البنك في شركات التكنولوجيا المالية .					
• ضوابط تأمين البنية التحتية عند تعهيد الخدمة لشركات التكنولوجيا المالية. وهو ما يعرف تقرير الضوابط الداخلية بمقدمى الخدمة.					

السؤال الثالث: يتطلب الإطار المصرى لإعداد وعرض القوائم المالية توافر مجموعة من الخصائص النوعية فى المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية لكى تكون مفيدة للمستخدمين ، فما رأى سيادتكم فى مدى الموافقة على إهمية الافصاحات التالية فى تحقيق خاصية القابلية للفهم ؟

عناصر النموذج المقترح للإفصاح	أوافق تماماً	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية					
• عدد فروع البنك الالكترونية أوالرقمية والتوزيع الجغرافى لها ونسبتها إلى إجمالى عدد فروع البنك					
• عدد ماكينات الصراف الالى للبنك والتوزيع الجغرافى لها.					
• عدد البطاقات / أدوات الدفع المصدرة من قبل البنك مصنفة وفقا لنوعها ، وعدد العمليات لبطاقات / أدوات الدفع التي تمت بدون إدخال الرقم السري.					
• عدد نقاط البيع الإلكترونية التي تقبل البطاقات أو أدوات الدفع الخاصة بالبنك.					
• عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر الانترنت					

البنكى للافراد والشركات .					
• عدد مشتركى ومعدل النشاط وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق المحفظة الالكترونية					
• عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق الهاتف البنكى .					
• قواعد ورسوم وقيمة معاملات وسائل المدفوعات الالكترونية اللاتلامسية.					
• مبادرات الخدمات المصرفية المفتوحة .					
إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها					
• استراتيجية التحول الرقمى وعلاقاتها مع الاستراتيجية العامة للبنك .					
• خطط البنك للحفاظ على التشغيل المستمر للبنية التحتية التكنولوجيا اللازمة للرقمنة المصرفية.					
• إستراتيجيات وخطط وإجراءات تأمين أنظمة و البيانات الخاصة العملاء.					
• الأصول المشفرة المملوكة للبنك ان وجدت والتكنولوجيا التى تقوم عليها .					
• إستراتيجية توعية العملاء بالخدمات المالية الرقمية وكيفية تأمين إستخدامها.					
• خطط تأمين تطبيقات التكنولوجيا المالية قبل إطلاقها للعملاء.					
• الإجراءات التصحيحية التى اتخذها البنك بسبب الاختراقات الأمنية. بما في ذلك أنواع القراصنة ، التي قد تعوق تزويد النظم والخدمات المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية .					
• الإجراءات التصحيحية التى اتخذها البنك بسبب الاختراقات الأمنية. والقراصنة ، التي قد تعوق تزويد الأنظمة المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية .					
• أنظمة الحماية الملائمة بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها للتأكد من هوية العملاء والتوقيع الإلكتروني والتشفير وخلافه .					
• النسبة المئوية لانتهاكات أمن البيانات التي تتضمن المعلومات الشخصية غير مشفرة للعملاء					
• خطط وبرامج تدريب الكوادر المصرفية على متطلبات الرقمنة المصرفية					
• عدد حالات عدم الامتثال لقواعد الخدمات المصرفية الرقمية .					
إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية					
• العقود الموقعة مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات					

والتى تضمن السرية، والدقة في تجميع واستخدام المعلومات الخاصة بالعملاء.					
• اساليب واهداف التعاون والتحالفات مع شركات التكنولوجيا المالية المحلية والعامية .					
• نسب مساهمات البنك فى شركات التكنولوجيا المالية .					
• ضوابط تأمين البنية التحتية عند تعهيد الخدمة لشركات التكنولوجيا المالية. وهو ما يعرف تقرير الضوابط الداخلية بمقدمي الخدمة.					

السؤال الرابع : يتطلب الإطار المصرى لإعداد وعرض القوائم المالية توافر مجموعة من الخصائص النوعية فى المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية لكى تكون مفيدة للمستخدمين ، فما رأى سيادتكم فى مدى الموافقة على إهمية الافصاحات التالية فى تحقيق خاصية القابلية للمقارنة ؟

عناصر النموذج المقترح للإفصاح	أوافق تماماً	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
إفصاحات قنوات الخدمات المصرفية الرقمية					
• عدد فروع البنك الالكترونية أوالرقمية والتوزيع الجغرافى لها ونسبتها إلى إجمالى عدد فروع البنك					
• عدد ماكينات الصراف الالى للبنك والتوزيع الجغرافى لها.					
• عدد البطاقات / أدوات الدفع المصدرة من قبل البنك مصنفة وفقا لنوعها ، وعدد العمليات لبطاقات / أدوات الدفع التي تمت بدون إدخال الرقم السري.					
• عدد نقاط البيع الإلكترونية التي تقبل البطاقات أو أدوات الدفع الخاصة بالبنك.					

• عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر الانترنت البنكى للافراد والشركات .					
• عدد مشتركى ومعدل النشاط وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق المحفظة الالكترونية					
• عدد مشتركى وقواعد ورسوم وقيمة المعاملات عبر تطبيق الهاتف البنكى .					
• قواعد ورسوم وقيمة معاملات وسائل المدفوعات الالكترونية اللاتلامسية.					
• مبادرات الخدمات المصرفية المفتوحة .					
إفصاحات مخاطر الرقمنة المصرفية وأساليب إدارتها					
• استراتيجية التحول الرقمى وعلاقاتها مع الاستراتيجية العامة للبنك .					
• خطط البنك للحفاظ على التشغيل المستمر للبنية التحتية التكنولوجيا اللازمة للرقمنة المصرفية.					
• إستراتيجيات وخطط وإجراءات تأمين أنظمة و البيانات الخاصة العملاء.					
• الأصول المشفرة المملوكة للبنك ان وجدت والتكنولوجيا التى تقوم عليها .					
• إستراتيجية توعية العملاء بالخدمات المالية الرقمية وكيفية تأمين إستخدامها.					
• خطط تأمين تطبيقات التكنولوجيا المالية قبل إطلاقها للعملاء.					
• الإجراءات التصحيحية التى اتخذها البنك بسبب الاختراقات الأمنية. بما في ذلك أنواع القراصنة ، التي قد تعوق تزويد النظم والخدمات المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية .					
• الإجراءات التصحيحية التى اتخذها البنك بسبب الاختراقات الأمنية. والقراصنة ، التي قد تعوق تزويد الأنظمة المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية .					
• أنظمة الحماية الملائمة بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها للتأكد من هويـة العملاء والتوقيـع الإلكتروني والتشفير وخلافه .					
• النسبة المئوية لانتهاكات أمن البيانات التي تتضمن المعلومات الشخصية غير مشفرة للعملاء					
• خطط وبرامج تدريب الكوادر المصرفية على متطلبات الرقمنة المصرفية					

• عدد حالات عدم الامتثال لقواعد الخدمات المصرفية الرقمية .					
إفصاحات اتفاقات مع شركات التكنولوجيا الرقمية والمالية					
• العقود الموقعة مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى تضمن السرية، والدقة في تجميع واستخدام المعلومات الخاصة بالعملاء.					
• اساليب واهداف التعاون والتحالفات مع شركات التكنولوجيا المالية المحلية والعامية .					
• نسب مساهمات البنك فى شركات التكنولوجيا المالية.					
• ضوابط تأمين البنية التحتية عند تعهيد الخدمة لشركات التكنولوجيا المالية. وهو ما يعرف تقرير الضوابط الداخلية بمقدمى الخدمة.					